جامعة ديالى

كلية العلوم الاسلامية

قسم الشريعة

محاضرات مادة النحو

قسم الشريعة
كلية العلوم الاسلامية - جامعة ديالى

المرحلة الاولى

استاذ المادة : أ.م. صباح محمد حسين

المحاضرة الاولى : الكلام وما يتألف منه

كلامنا : لفظ مفيد كاستقم ..... واسم وفعل ثم حرف : الكلم

واحده : كلمة والقول عمّ ..... وكلمة : بها كلام قد يؤمّ

الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن : «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها». فاللفظ : جنس يشمل : الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل ك : «ديز» ، والمستعمل ك : «عمرو» ، و «مفيد» ، أخرج المهمل ، «وفائدة يحسن السكوت عليها» ، أخرج الكلمة ، وبعض الكلم : وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو : إن قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو : «زيد قائم» ، أو من فعل واسم ك : «قام زيد» ، وكقول المصنف : «استقم» فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم أنت ، فاستغنى بالمثال عن أن يقول : «فائدة يحسن السكوت عليها» فكأنه قال : «الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة : استقم».

وإنما قال المصنف : «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلّم به ، مفيدا كان أو غير مفيد.

والكلم : اسم جنس واحده كلمة ، وهي : إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدلّ على معنى في نفسها ــ بل في غيرها ــ فهي الحرف.

والكلم : ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. فقولنا : «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل ك «ديز» وقولنا : «مفرد» أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنّ القول يعمّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنّه قول ، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام. كقولهم في لا إله إلّا الله : «كلمة الإخلاص». وقد يجتمع الكلام والكلم في الصّدق ، وقد ينفرد أحدهما ، فمثال اجتماعهما : «قد قام زيد» فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات. ومثال انفراد الكلم : «إن قام زيد». ومثال انفراد الكلام : «زيد قائم».

علامات الاسم

بالجرّ والتنوين والندا وأل ..... ومسند للاسم تمييز حصل

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم :

١ ــ فمنها : الجرّ ، وهو يشمل الجرّ بالحرف وبالإضافة والتبعية نحو : مررت بغلام زيد الفاضل» ، فالغلام مجرور بالحرف ، وزيد مجرور بالإضافة ، والفاضل مجرور بالتبعية .. وهو أشمل من قول غيره : «بحرف الجرّ» ، لأن هذا لا يتناول الجرّ بالإضافة ولا الجر بالتبعية.

٢ ــ ومنها التنوين وهو على أربعة أقسام :

(أ) تنوين التمكين : وهو اللاحق للأسماء المعربة ك : «زيد ورجل» ، إلا جمع المؤنث السالم نحو : «مسلمات» ، وإلا نحو : «جوار وغواش» وسيأتي حكمهما.

(ب) وتنوين التنكير : وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو : «مررت بسيبويه وسيبويه آخر».

(ج) وتنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو : «مسلمات». فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ك : «مسلمين».

(د) وتنوين العوض : وهو على ثلاثة أقسام :

. عوض عن جملة : وهو الذي يلحق «إذ» عوضا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، فحذف : «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضا عنه.

. وقسم يكون عوضا عن اسم : وهو اللاحق ل «كل» عوضا عما تضاف إليه نحو : «كلّ قائم» أي : كل إنسان قائم ، فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضا عنه.

. وقسم يكون عوضا عن حرف : وهو اللاحق ل «جوار وغواش» ونحوهما رفعا وجرا : نحو «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها.

وتنوين الترنّم : وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله :

١ ــ أقلّى اللوم ــ عاذل ــ والعتابن ..... وقولي ــ إن أصبت ــ لقد أصابن

فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم. والشاهد فيه : العتابن وأصابن حيث دخل تنوين الترنم عليهما ، والأول محلى بأل والثاني فعل فدلّ ذلك على أن تنوين الترنم ليس دليلا على اسمية ما يدخل عليه ، وكقوله :

٢ ــ أزف الترحّل غير أنّ ركابنا..... لمّا تزل برحالنا وكأن قدن

الشاهد فيه : دخول تنوين الترنم على الحرف (قدن) مما يدل على أنه ليس دليلا على اسمية ما يدخل عليه ، وليس من أنواع التنوين الأربعة التي أشار الشارح إلى أنها علامات للاسم.

(و) والتنوين الغالي ــ وأثبته الأخفش ــ وهو : الذي يلحق القوافي المقيدة

٣ ــ كقوله : وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كلّه من خواصّ الاسم.

وليس كذلك ؛ بل الذي يختص به الاسم إنما هو : تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض ، وأما تنوين الترنّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

٣ ــ ومن خواصّ الاسم : النداء ، نحو : «يا زيد».

٤ ــ والألف واللام نحو : «الرجل».

٥ ــ والإسناد إليه نحو : «زيد قائم».

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجرّ والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه : أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «ال» مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين ــ وهو الخليل ــ. واستعمل المصنف «مسند» مكان : «الإسناد له».

علامات الفعل

ب «تا» فعلت وأتت و «يا» افعلي ..... و «نون» أقبلنّ فعل ينجلي

ثم ذكر المصنّف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف ب :

١ ــ تاء فعلت ، والمراد بها : تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلّم نحو : «فعلت» ، والمفتوحة للمخاطب نحو : «تباركت» ، والمكسورة للمخاطبة نحو : «فعلت».

٢ ــ ويمتاز أيضا بتاء «أتت» ، والمراد بها : تاء التأنيث الساكنة نحو : «نعمت وبئست». فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو : «هذه مسلمة ورأيت مسلمة ، ومررت بمسلمة». ومن اللاحقة للحرف نحو : «لات وربّت». وأمّا تسكينها مع : «ربّ وثمّ» فقليل نحو «ربّت وثمّت».

٣ ــ ويمتاز أيضا بياء «افعلي» ، والمراد بها : ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر نحو «اضربي» ، والفعل المضارع نحو : «تضربين» ، ولا تلحق الماضي.

. وإنما قال المصنف : يا «افعلي» ولم يقل : ياء الضمير ، لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو : «أكرمني» ، وفي الاسم نحو : «غلامي» ، وفي الحرف نحو : «إنّي» ، بخلاف ياء «افعلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم ، وهي لا تكون إلا في الفعل.

٤ ــ ومما يميّز الفعل ، نون «أقبلنّ» ، والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة ، فالخفيفة ، نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)

والثقيلة نحو قوله تعالى : «لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيْبُ».

فمعنى البيت ، ينجلي الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد.

الحرف

سواهما الحرف ك : هل وفي ولم .....

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوّه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال ، ثم مثل ب «هل وفي ولم» منبّها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين :

(أ) مختص. (ب) وغير مختصّ

فأشار ب «هل» إلى غير المختصّ ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو : «هل زيد قائم». و «هل قام زيد».

وأشار ب «في ولم» إلى المختص ، وهو قسمان :

(أ) مختصّ بالأسماء ك «في» نحو : «زيد في الدار».

(ب) ومختص بالأفعال ك «لم» نحو : «لم يقم زيد».

أقسام الأفعال وعلاماتها

.....فعل مضارع يلى «لم» ك «يشم»

وماضي الأفعال ب «التّا» مز ، وسم

ب «النون» فعل الأمر إن أمر فهم (١)

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى : ماض ومضارع وأمر ، فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه ، كقولك في يشمّ : «لم يشمّ» وفي يضرب «لم يضرب» وإليه أشار بقوله : «فعل مضارع يلي : لم ، ك «يشم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : «وماضي الأفعال ب «التا مز» : أي ميّز ماضي الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على

ماضي اللفظ نحو : «تباركت يا ذا الجلال والإكرام» و «نعمت المرأة هند» » و «بئست المرأة دعد».

ثم ذكر في بقيّة البيت أنّ علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو : «اضربنّ واخرجنّ»

فإن دلّت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي «اسم فعل» ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محل ..... فيه : هو اسم نحو : صه وحيّهل

فـ «صه وحيّهل» اسمان وإن دلّا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد ، فلا تقول : «صهنّ» ولا «حيّهلن» ، وإن كانت «صه» بمعنى اسكت ، و «حيّهل» بمعنى : أقبل فالفارق بينهما : قبول نون التوكيد وعدمه ، نحو : «اسكتنّ و «أقبلنّ» ، ولا يجوز ذلك في : «صه وحيّهل»

أسئلة

١ ــ اذكر معنى الكلام لغة واصطلاحا ، ثم افرق بينه وبين الكلم ممثلا لما تقول.

٢ ــ ما الكلمة في اللغة وفي الاصطلاح؟ وبماذا تفرق بينها وبين الكلام؟ مثل لما تقول.

٣ ــ عرّف كلا من الاسم والفعل والحرف باختصار مع التمثيل.

٤ ــ (من علامات الاسم التنوين) فما التنوين؟ وما أنواعه؟ اشرح ومثّل.

٥ ــ للاسم علامات أخرى غير التنوين فما هي؟ وما أمثلتها؟

٦ ــ ما الفعل؟ وما أنواعه؟ وما العلامة الخاصة بكل نوع؟ وبماذا تفرق بينه وبين اسم الفعل. مثل لما تقول.

٧ ــ بأيّ علامة تميّز الحرف؟ وما أنواعه؟ مثل لذلك.

٨ ــ لأيّ الأفعال تكون هذه العلامات؟ : (نون التأكيد ــ تاء التأنيث الساكنة ــ تاء الفاعل ــ دخول بعض النواصب والجوازم ــ ياء الفاعلة) مثل لكل واحدة منها.

المحاضرة الثانية : المعرب والمبني

المعرب والمبني من الأسماء :

والاسم : منه معرب ومبني ..... لشبه من الحروف مدني

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : المعرب ، وهو ما سلم من شبه الحروف.

والثاني : المبنيّ ، وهو ما أشبه الحروف ، وهو المعنيّ بقوله : «لشبه من الحروف مدني» أي : لشبه مقرّب من الحروف ، فعلّة البناء منحصرة عند المصنّف ــ رحمه‌الله تعالى ــ في شبه الحرف.

أنواع شبه الاسم بالحرف :

ثم نوّع المصنّف وجوه الشبه في البيتين اللّذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبي عليّ الفارسي حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه. وقد نصّ سيبويه ــ رحمه‌الله ــ على أنّ علّة البناء كلّها ترجع إلى شبه الحرف ، وممن ذكره ابن أبي الربيع.

كالشّبه الوضعيّ في اسمي : «جئتنا» ..... والمعنويّ في «متى» وفي «هنا»

وكنيابة عن الفعل بلا..... تأثّر ، وكافتقار أصّلا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

(فالأول) : شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد ك «التاء» في : «ضربت» ، أو على حرفين ك «نا» في «أكرمنا» وإلى ذلك أشار بقوله : «في اسمي : جئتنا» فالتاء في جئتنا اسم لأنه فاعل ، وهو مبنيّ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسم لأنها مفعول ، وهو مبنيّ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

(والثاني) : شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان :

أحدهما : ما أشبه حرفا موجودا.

والثاني : ما أشبه حرفا غير موجود.

فمثال الأول : «متى» فإنها مبنيّة لشبهها الحرف في المعنى.

فإنها تستعمل للاستفهام نحو : «متى تقوم» ؟ وللشرط نحو : «متى تقم أقم» وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود : لأنها في الاستفهام : ك «الهمزة» ، وفي الشرط : كـــ «إن» ومثال الثاني : «هنا» ، فإنها مبنيّة لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني ، فحقّها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «ليت» وللترجي «لعل» ونحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا .

(والثالث) : شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال نحو : «دراك زيدا». فدراك : مبنيّ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ، كما أن الحرف كذلك .

واحترز بقوله : «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو : «ضربا زيدا» ، فإنه نائب مناب «اضرب» وليس بمبني لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف «دراك» فإنه وإن كان نائبا عن «أدرك» فإنه ليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع

الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف في أنّها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به. وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أنّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية ، وسنذكر ذلك في باب : أسماء الأفعال.

(والرابع) : شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : «وكافتقار أصّلا» . وذلك كالأسماء الموصولة نحو : «الذي» فإنّها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت .

وحاصل البيتين أنّ البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة.

أسئلة....

١ ــ متى يعرب الاسم؟ ومتى يبنى؟ مثل لذلك في جمل تامة.

٢ ــ ما المقصود (بالشبه الوضعي) اشرح ذلك مع التمثيل.

٣ ــ قال النحاة : (يبنى الاسم إذا أشبه الحرف في المعنى).

وضّح المقصود بهذا الشبه؟ وعلام ينطبق؟ وما نوعا هذا الشبه؟ مثل

٤ ــ من أسباب بناء الاسم .. نيابته عن الفعل فمتى يقتضي ذلك بناءه؟

ومتى لا يقتضيه؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٥ ــ هناك شبه يسمى الشبه الافتقاري .. ماذا يعني هذا الشبه؟ وعلام ينطبق؟ وما معنى كون الافتقار متأصلا؟ مثل لذلك في جمل تامه.

المعرب من الأسماء والمعرب والمبني من الأفعال:

اولا : المعرب من الأسماء

ومعرب الأسماء ما قد سلما ..... من شبه الحرف ك : «أرض وسما»

يريد أن المعرب خلاف المبنيّ ، وقد تقدم أن المبنيّ ما أشبه الحرف ، فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى :

(أ) صحيح : وهو ما ليس آخره حرف علة ك «أرض».

(ب) وإلى معتل : وهو ما آخره حرف علة ك : «سما».

و «سما» : لغة في الاسم ، وفيه ست لغات :

اسم : بضم الهمزة وكسرها.

وسم : بضم السين وكسرها.

وسما : بضم السين وكسرها أيضا.

وينقسم المعرب أيضا إلى :

(أ) متمكن أمكن ــ وهو المنصرف ــ ك : «زيد وعمرو».

(ب) وإلى متمكن غير أمكن ــ وهو غير المنصرف ــ نحو : «أحمد ومساجد ومصابيح» فغير المتمكن : هو المبنيّ ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن.

ثانيا : المعرب والمبني من الأفعال

وفعل أمر ومضيّ بنيا..... وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ..... نون إناث كيرعن من فتن

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال. ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، فإن الأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيّون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ؛ والأول هو الصحيح. ونقل ضياء الدين بن العلج في «البسيط» أنّ بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

والمبنيّ من الأفعال ضربان :

أحدهما : ما اتّفق على بنائه وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح نحو «ضرب وانطلق» ، ما لم يتّصل به ««واو» جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكّن.

والثاني : ما اختلف في بنائه ، والراجح أنه مبنيّ ، وهو : فعل الأمر نحو : «اضرب» ، وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين .

والمعرب من الأفعال هو : المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث ، فمثال نون التوكيد المباشرة : «هل تضربنّ» والفعل معها مبنيّ على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة ، فإن لم تتصل به لم يبن ، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها «ألف» اثنين نحو : «هل تضربانّ» وأصله : «هل تضربانننّ» ، فاجتمعت ثلاث نونات ، فحذفت الأولى ــ وهي : نون الرفع ــ كراهة توالي الأمثال فصار : «هل تضربانّ». وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد (واو) جمع أو «ياء» مخاطبة نحو : «هل تضربنّ يا زيدون» و «هل تضربنّ يا هند » وأصل : «تضربنّ»

تضربوننّ ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق ، فصار : «تضربونّ» ، ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار «تضربنّ» وهذا هو المراد بقوله : «وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر ...» فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك ، ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيّا ، فعلم أنّ مذهبه : أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو : «هل تضربنّ يا زيد» ، فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور. وذهب الأخفش إلى أنه مبنيّ مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل. ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهندات يضربن» ، والفعل معها مبني على السكون. ونقل المصنف ــ رحمه‌الله تعالى ــ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله : الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في «شرح الإيضاح».

بناء الحرف

وكلّ حرف مستحق للبنا.....

الحروف كلّها مبنية ، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو : «أخذت من الدراهم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

علامات البناء

.....والأصل في المبنيّ أن يسكّنا

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم ..... ك : أين ، أمس ، حيث والساكن : كم

والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخفّ من الحركة ، ولا يحرك المبنيّ إلا لسبب : كالتخلص من التقاء الساكنين

وقد تكون الحركة فتحة ك : «أين وقام وإنّ» ، وقد تكون كسرة ك : «أمس وجير» ، وقد تكون ضمة ك : «حيث» وهو اسم ، و «منذ» وهو حرف إذا جررت به ، وأما السكون فنحو : «كم واضرب وأجل».

وعلم مما مثلنا به أنّ البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل بل في الاسم والحرف. وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف.

علامات الإعراب

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ..... لاسم وفعل نحو : لن أهابا

والاسم قد خصّص بالجرّ ، كما..... قد خصّص الفعل بأن ينجز ما

فارفع بضم وانصبن فتحا ، وجرّ..... كسرا ك : ذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين ، وغير ما ذكر..... ينوب نحو : جا أخو بني نمر

أنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجرّ والجزم. فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو : «زيد يقوم. وإنّ زيدا لن يقوم». وأمّا الجرّ فيختص بالأسماء نحو : «بزيد». وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو : «لم يضرب».

والرفع : يكون بالضمة. والنصب : يكون بالفتحة. والجرّ : يكون بالكسرة. والجزم : يكون بالسكون. وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت «الواو» عن «الضمة» في «أخو» ، و

«الياء» عن «الكسرة» في «بني» من قوله : «جا أخو بني نمر» ، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

أسئلة.....

١ ــ ما المعرب من الأسماء؟ وما الصحيح منها والمعتل مثل لما تقول.

٢ ــ قال النحاة : (الاسم إمّا غير متمكن وإمّا متمكّن أمكن ــ وإمّا متمكن فقط)

اشرح كلّ مصطلح من المصطلحات السابقة ومثل له في جمل تامة.

٣ ــ بيّن حكم الفعل من حيث الإعراب والبناء ثم علّل لذلك مع التمثيل.

٤ ــ متى يعرب الفعل المضارع؟ ومتى يبنى؟ وعلام يبنى؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٥ ــ إذا لحقت نون التأكيد المضارع ــ فمتى يبنى؟ ومتى يعرب؟ مثل لذلك.

٦ ــ فصّل القول في أحوال بناء الأمر مع التمثيل.

٧ ــ ما أنواع بناء الماضي؟ وضح ذلك مع التمثيل.

٨ ــ علّل لم كانت الحروف كلها مبنية؟ ولم كان الأصل في الأسماء الإعراب؟

٩ ــ ما أنواع الإعراب؟ وما المختص منها بالأسماء؟ وما المختص بالأفعال؟ وما المشترك منها بين الأسماء والأفعال؟ مثل لما تقول.

١٠ ــ اذكر علامات البناء ومثل لكلّ منها في الاسم والفعل والحرف.

المحاضرة الثالثة : إعراب الأسماء الستة

وارفع بواو ، وانصبنّ بالألف ..... واجرر بياء ما من الأسما أصف

شرع في بيان ما يعرب بالنيابة كما سبق ذكره. والمراد بالأسماء التي سيصفها : الأسماء الستة وهي : أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفوه ، وذو مال ؛ فهذه ترفع بالواو نحو : «جاء أبو زيد» ، وتنصب بالألف نحو «رأيت أباه» ، وتجرّ بالياء نحو : «مررت بأبيه»

والمشهور أنها معربة بالحروف : فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة ؛ وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : «وارفع بواو ... إلى آخر البيت».

والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره

من ذاك :

«ذو» إن صحبة أبانا ..... و «الفم» حيث الميم منه بانا

أي : من الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء «ذو» و «فم» ، ولكن يشترط في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب نحو : «جاءني ذو مال» أي : صاحب مال ، وهو المراد بقوله : «إن صحبة أبانا» ، أي : إن أفهم صحبة. واحترز بذلك عن «ذو» الطائية فإنها لا تفهم صحبة ، بل هي بمعنى «الذي» ، فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا

وجرا ، نحو : «جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو) قام» ، ومنه قوله :

فإمّا كرام موسرون لقيتهم ..... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وكذلك يشترط في إعراب «الفم» بهذه الأحرف زوال الميم منه نحو : «هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه» ، وإليه أشار بقوله : «والفم حيث الميم منه بانا» أي : انفصلت منه الميم ، أي : زالت منه ، فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو : «هذا فم ، ورأيت فما ، ونظرت إلى فم».

أب ، أخ ، حم كذاك ، وهن ..... والنّقص في هذا الأخير أحسن

وفي : أب وتالييه يندر ..... وقصرها من نقصهنّ أشهر

يعني أن : أبا ، وأخا ، وحما تجري مجرى «ذو» ، و «فم» اللذين سبق ذكرهما فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء نحو : «هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» ؛ وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنّف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأمّا «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علّة نحو : «هذا هن زيد ، ورأيت هن زيد ، ومررت بهن زيد» ، وإليه أشار بقوله : «والنقص في هذا الأخير أحسن» ، أي : النقص في «هن» أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا ، نحو : «هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه». وأنكر الفرّاء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله : «وفي أب وتاليه يندر .. إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتاليه وهما «أخ وحم» ، فإحدى اللغتين : النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو : «هذا أبه وأخه وحمها ، ورأيت أبه وأخه وحمها ، ومررت بأبه وأخه وحمها» وعليه قوله :

بأبه اقتدى عديّ في الكرم ..... ومن يشابه أبه فما ظلم

الشاهد فيه : استعمال (أب) معربا بالحركات الظاهرة على الباء على لغة النقص

وهذه اللغة نادرة في «أب» وتاليه ، ولهذا قال : «وفي أب وتاليه يندر» أي يندر النقص.

واللغة الأخرى في «أب» وتاليه أن يكون بالألف رفعا ونصبا وجرا نحو : «هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها» ، وعليه قول الشاعر :

إنّ أباها وأبا أباها ..... قد بلغا في المجد غايتاها

الشاهد فيه : أباها الثالثة التي أعربت إعراب المقصور صراحة مما يدل على أن الأولى والثانية معربتان على اللغة نفسها لأن العربي لا يلفّق بين لغتين

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركة مقدرة على الألف كما تقدّر في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره في «أب وأخ وحم» ثلاث لغات : أشهرها : أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية : أن تكون بالألف مطلقا ، والثالثة : أن تحذف منها

الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر. وأنّ في «هن» لغتين : إحداهما : النقص وهو الأشهر ، والثانية : الإتمام وهو قليل.

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ..... لليا ، كجا أخو أبيك ذا اعتلا

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطا أربعة :

أحدها : أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من أن لا تضاف فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو : «هذا أب ، ورأيت أبا ومررت بأب».

الثاني : أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو : «هذا أبو زيد وأخوه وحموه» ، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو : «هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي» ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

الثالث : أن تكون مكبرة ، واحترز بذلك من أن تكون مصغّرة ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو : «هذا أبيّ زيد ، وذويّ مال ، ورأيت أبيّ زيد ، وذويّ مال ، ومررت بأبيّ زيد ، وذويّ مال».

الرابع : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة ، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو : «هؤلاء آباء الزّيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم». وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعا ، والياء جرا ونصبا نحو : «هذان أبوا زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه».

ولم يذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوّلين ، ثم أشار إليهما بقوله : «وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا ..» أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : «يضفن» راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبّرة ، فكأنه قال : «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذو» لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مضمر ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو : «جاءني ذو مال» ، فلا يجوز : «جاءني ذو قائم».

إعراب المثنى وما ألحق به

بالألف ارفع المثنّى ، وكلا ..... إذا بمضمر مضافا وصلا

كلتا كذاك ، اثنان واثنتان ..... كابنين وابنتين يجريان

وتخلف اليا في جميعها الألف .... جرّا ونصبا بعد فتح قد ألف

ذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ أنّ مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف ، وحدّه : «لفظ دالّ على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه». فيدخل في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» ، والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو «شفع» ، وخرج بقولنا : «بزيادة» نحو «شفع» ، وخرج بقولنا : «صالح للتجريد» نحو : «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ، فلا تقول «اثن» ، وخرج بقولنا : «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه ك : «القمرين» فإنه صالح للتجريد فنقول : «قمر» ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو «قمر وشمس» ، وهو المقصود بقولهم : «القمرين».

وأشار المصنف بقوله : «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلك شبه المثنى : وهو كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : «وكلا». فما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ، فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لأنها لا يصدق عليها حدّ المثنى. لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمر نحو : «جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتني كلتاهما ، ورأيت كلتيهما ، ومررت بكلتيهما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا ، نحو : «جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين » ، فلهذا قال المصنف : «.. وكلا إذا بمضمر مضاف وصلا»

ثم بيّن أن «اثنين واثنتين» يجريان مجرى : «ابنين وابنتين» ، فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى كما تقدّم ، وابنان وابنتان مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنف ــ رحمه‌الله تعالى ــ أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجرّ والنصب ، وأنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا نحو : «رأيت الزّيدين كليهما ، ومررت بالزّيدين كليهما» ، واحترز بذلك عن ياء الجمع ، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا نحو : «مررت بالزّيدين». وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجرّ بالياء ، وهذا هو المشهور ؛ والصحيح : أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا ، والياء نصبا وجرّا . وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا هو المشهور في لغة العرب. ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا ، فيقول : «جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما»

أسئلة .....

١ ــ ما ذا يقصد النحويون بالأسماء الستة؟ عدّدها وفسّر ما يحتاج منها إلى تفسير.

٢ ــ بم تعرب هذه الأسماء؟ وما شرط إعرابها هذا؟ مثل لما تقول.

٣ ــ ما الفرق بين «ذو» في قولك : «جاءني ذو قام» وبينها في قولك : «جاءني ذو فضل»؟ اذكر إعرابها في الموقعين.

٤ ــ كيف تعرب كلمتي (فوه وفمه) في المثالين الآتيين : ــ «هذا فوه نظيفا» «هذا فمه نظيفا» ولما ذا؟

٥ ــ قال النحاة : «النقص في (هن) أحسن من الإتمام». اشرح هذا القول ممثلا لما تقول.

٦ ــ الكلمات : «أب ، أخ ، حم» فيها لغات ثلاث .. اذكرها بالتفصيل ممثلا لها ثم رجح ما تختار منها ...

٧ ــ افرق بين لغة القصر والنقص في بعض الأسماء الستة ... وبين الأثر الإعرابي لكل منها .. ثم اذكر أشهرها في ضوء قول ابن مالك : «وقصرها من نقصهن أشهر».

٨ ــ علام استشهد ابن عقيل بقول الشاعر : ــ

إن أباها وأبا أباها ..... قد بلغا في المجد غايتاها

٩ ــ كيف تفهم شرطي التكبير والإفراد من قول الناظم : «وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا»؟ مع أنه لم يصرح بهما ....

١٠ ــ اشرح تعريف المثنى موضحا ما لا يدخل من الألفاظ في هذا التعريف ولما ذا؟

١١ ــ ما المقصود بالملحق بالمثنى؟ ولم لم يعدّ من المثنى حقيقة؟

١٢ ــ افرق بين ياءي المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب ومثل لهما.

١٣ ــ وضح بالتفصيل كيف يعرب المثنى وما ألحق به؟ ومثل لما تقول.

١٤ ــ متى تعرب (كلا وكلتا) إعراب المثنى؟ ومتى تعربان إعراب المقصور؟ مثل لذلك.

المحاضرة الرابعة : إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به

وارفع بواو ، وبيا اجرر وانصب .... سالم جمع : عامر ومذنب

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو : جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا.

وأشار بقوله : «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد وصفة. فيشترط في الجامد أن يكون : علما ، لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب. فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ، فلا يقال في «رجل» : «رجلون» ، نعم إذا صغّر جاز ذلك نحو : «رجيل ، ورجيلون» لأنه وصف. وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما ، فلا يقال في «زينب : زينبون». وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في : لاحق ــ اسم فرس ــ لاحقون. وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ، فلا يقال في «طلحة : طلحون» ، وأجاز ذلك الكوفيّون ، وكذلك إذا كان مركبا ، فلا يقال في «سيبويه : سيبويهون» وأجازه بعضهم.

ويشترط في الصفة أن تكون : صفة لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث ، فلا يقال في «حائض : حائضون» وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في «سابق ــ صفة فرس ــ سابقون» وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو : «علّامة» ، فلا يقال فيه «علّامون» ، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك نحو «أحمر» فإن

مؤنثه : حمراء ، فلا يقال فيه : «أحمرون». وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو : «سكران وسكرى» فلا يقال : «سكرانون». وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو : «صبور وجريح» ؛ فإنه يقال : رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ، فلا يقال في جمع المذكر السالم : «صبورون ، ولا جريحون».

وأشار المصنف ــ رحمه الله ــ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : «عامر» ، فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه «عامرون».

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله : «ومذنب» ، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه «مذنبون».

وشبه ذين ، وبه عشرونا ..... وبابه ألحق ، والأهلونا

ألو ، وعالمون ، علّيّون .... وأرضون شذّ ، والسّنونا

وبابه. ومثل حين قد يرد .... ذا الباب ، وهو عند قوم يطّرد

أشار المصنف ــ رحمه‌الله ــ بقوله : «وشبه ذين» إلى شبه «عامر».

وهو : كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم ، فتقول «محمدون وإبراهيمون» ، وإلى شبه «مذنب» وهو : كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضّرّاب ونحوهما ، فتقول : «الأفضلون والضّرّابون»

وأشار بقوله : «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء جرا ونصبا. وجمع المذكر السالم هو : ما سلم فيه بناء

الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها ، فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط ، فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به ، فعشرون وبابه ــ وهو ثلاثون إلى تسعين ــ ملحق بالجمع المذكر السالم لأنه لا واحد له من لفظه ، إذ لا يقال : «عشر» وكذلك «أهلون » ملحق به لأن مفرده ــ وهو أهل ــ ليس فيه الشروط المذكورة لأنه اسم جنس جامد كرجل. وكذلك «أولو» لأنه لا واحد له من لفظه. و «عالمون» جمع : عالم ، وعالم كرجل : اسم جنس جامد و «علّيّون» اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل. و «أرضون» جمع أرض ، وأرض : اسم جنس جامد مؤنث. و «السنون» جمع سنة ، والسنة : اسم جنس مؤنث. فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله : : «وبابه» إلى باب «سنة» ؛ وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسّر كــ : «مائة ومئين ، وثبة وثبين» . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ، فإن كسّر ك : «شفة وشفاه» لم يستعمل كذلك إلا شذوذا ك : «ظبة» فإنهم كسّروه على : «ظباة» ، وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا فقالوا : «ظبون وظبين».

وأشار بقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» إلى أن «سنين» ونحوه قد تلزمه الياء ، ويجعل الإعراب على النون فتقول : «هذه سنين ، ورأيت سنينا ، ومررت بسنين» ، وإن شئت حذفت التنوين ، وهو أقلّ من إثباته.

واختلف في اطّراد هذا ، والصحيح أنه لا يطّرد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلىاللهعليهوسلم : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

دعاني من نجد فإن سنينه ..... لعبن بنا شيبا وشيّبننا مردا

فهنا اجرى السنين مجرى الحين في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة والشاهد فيه : سنين : حيث أعربت بالحركة الظاهرة على للنون التي ثبتت ولم تحذف للإضافة مما يدلّ على أنها جعلت من أصل الكلمة كنون : حين ومسكين.

ونون مجموع وما به التحق .... فافتح ، وقلّ من بكسره نطق

ونون ما ثنّي والملحق به .... بعكس ذاك استعملوه فانتبه

حركة نون الجمع :

حقّ نون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا ، ومنه قوله :

عرفنا جعفرا وبني أبيه ..... وأنكرنا زعانف آخرين

الشاهد هنا : كسر نون الجمع وذلك جائز بعد الياء فقط

وقوله :

أكلّ الدهر حلّ وارتحال .... أما يبقي عليّ ولا يقيني

وما ذا تبتغي الشعراء منّي.... وقد جاوزت حدّ الأربعين

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك.

حركة نون المثنى :

وحق نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغة ، ومنه قوله :

على أحوذيين استقلّت عشيّة .....فما هى إلّا لمحة وتغيب

الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله : (أحوذيين) وهي لغة.

وظاهر كلام المصنف ــ رحمه‌الله تعالى ــ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلّة ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذ ، وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه.

وهل يختصّ الفتح بالياء؟! أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان ، وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا.... ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد قيل : إنه مصنوع فلا يحتج به.

المحاضرة الخامسة

إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

وما بتا وألف قد جمعا..... يكسر في الجرّ وفي النصب معا

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات ، شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان :

أحدهما : جمع المؤنث السالم نحو : «مسلمات». وقيّدنا ب : «السالم» احترازا عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو : «هنود» ، وأشار إليه المصنّف ــ رحمه‌الله تعالى ــ بقوله : «وما بتا وألف قد جمعا» ، أي : جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو «قضاة» فإن ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء ، لأن أصله : «قضية» (٣) ؛ ونحو : «أبيات» فإن تاءه أصلية. والمراد منه : ما كانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع نحو :

«هندات» فاحترز بذلك عن نحو : «قضاة وأبيات» ، فإن كلّ واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء ، وليس ممّا نحن فيه ، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنما هو بالصيغة ، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قضاة وأبيات» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ، فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله : «جمع».

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة ، وينصب ويجرّ بالكسرة نحو : «جاءني هندات ، ورأيت هندات ومررت بهندات» فنابت فيه الكسرة عن الفتحة. وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه.

كذا أولات ، والّذي اسما قد جعل ..... ــ كأذرعات ــ فيه ذا أيضا قبل

أشار بقوله : «كذا أولات» إلى أنّ «أولات» تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : «والذي اسما قد جعل» إلى أنّ ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو : «أذرعات» ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران :

أحدهما : أن يرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالكسرة ، ويزال منه التنوين نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات».

والثاني : أنه يرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالفتحة ، ويحذف منه التنوين

نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات».

ويروى قوله :

تنوّرتها من أذرعات وأهلها ..... بيثرب ، أدنى دارها نظر عالي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

والشاهد فيه : أذرعات حيث وردت على ثلاثة وجوه :

(أ) مجرورة بالكسرة مع التنوين مراعاة لحالها قبل التسمية ، وتنوينها تنوين المقابلة.

(ب) مجرورة بالكسرة دون التنوين : مراعاة لحالها قبل التسمية فتجر بالكسرة ، وبعد التسمية وأنها غدت علما فلا تنون.

(ج) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة مراعاة لحالها بعد التسمية وأنها أصبحت اسما لا ينصرف للعلمية والتأنيث.

إعراب ما لا ينصرف

وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف .... ما لم يضف ، أو يك بعد «أل» ردف

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو : الاسم الذي لا ينصرف. وحكمه أنه يرفع بالضمة نحو : «جاء أحمد» ، وينصب بالفتحة نحو : «رأيت أحمد» ، ويجرّ بالفتحة أيضا نحو «مررت بأحمد» . فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام ، فإن أضيف جرّ بالكسرة نحو : «مررت بأحمدكم» ، وكذا إذا دخله الألف واللام نحو «مررت بالأحمد» فإنه يجرّ بالكسرة.

إعراب الأمثلة الخمسة

واجعل لنحو «يفعلان» النّونا .... رفعا و «تدعين» و «تسألونا»

وحذفها للجزم والنّصب سمه .... ك : «لم تكوني لترومي مظلمه»

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة ، شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ، فأشار بقوله : «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين ، سواء كان في أوله الياء نحو «يضربان» أو التاء نحو «تضربان». وأشار بقوله : «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو «أنت تضربين». وأشار بقوله : «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو «أنتم تضربون» سواء كان في أوله التاء كما مثل ، أو الياء نحو : «الزّيدون يضربون».

فهذه الأمثلة الخمسة ــ وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ــ ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، فنابت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو : «الزّيدان يفعلان» ف : يفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. وتنصب وتجزم بحذفها نحو : «الزّيدان لن يقوما ولم يخرجا» فعلامة النصب والجزم سقوط النون من «يقومان» ، ويخرجا» .. ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا. وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا النَّارَ)

إعراب المعتل من الأسماء

وسمّ معتلا من الأسماء ما .... ك : «المصطفى ، والمرتقى مكارما»

فالأوّل الإعراب فيه قدّرا .... جميعه ، وهو الذي قد قصرا

والثّان منقوص ، ونصبه ظهر.... ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجرّ

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فذكر أنّ ما كان مثل «المصطفى والمرتقى» يسمى معتلا ، وأشار ب «المصطفى» إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل «عصا ورحى» ، وأشار ب : «المرتقى» إلى ما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو : «القاضي والدّاعي».

ثم أشار إلى أنّ ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدّر فيه جميع حركات الإعراب : الرفع والنصب والجر ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة. فاحترز ب «الاسم» من الفعل نحو «يرضى» ، و» بالمعرب» من المبني نحو : «إذا» وب «الألف» من المنقوص نحو «القاضي» كما سيأتي ، وب «لازمة» من المثنى في حالة الرفع نحو «الزيدان» فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء في الجرّ والنصب نحو : «رأيت الزّيدين».

وأشار بقوله : «والثان منقوص» إلى «المرتقى» ، فالمنقوص : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو «المرتقى» ؛ فاحترز بالاسم عن الفعل نحو «يرمي» ، وبالمعرب عن المبنيّ نحو «الذي» ، وبقولنا

«قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون نحو «ظبى ورمى» فهذا معتلّ جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو : «رأيت القاضى» ، قال الله تعالى : (يا قومنا أجيبوا داعي الله) ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو : «جاء القاضي ومررت بالقاضي» فعلامة الرفع : ضمة مقدرة على الياء ، وعلامة الجرّ : كسر مقدرة على الياء.

وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو «هو» ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو : «جاء أبوه» ، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين :

أحدهما : ما سمّي به من الفعل نحو «يدعو ويغزو».

والثاني : ما كان أعجميا نحو «سمندو ، وقمندو».

إعراب المعتل من الأفعال

تعريف المعتل من الأفعال :

وأيّ فعل آخر منه ألف ..... أو واو ، او ياء ، فمعتلا عرف

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو : ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو : «يغزو» ، أو ياء قبلها كسرة نحو : «يرمي» ، أو ألف قبلها فتحة نحو : «يخشى».

إعراب الأفعال المعتلة :

فالألف انو فيه غير الجزم ..... وأبد نصب ما ك : يدعو يرمي

والرّفع فيهما انو ، واحذف جازما..... ثلاثهنّ تقض حكما لازما

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتلّ ، فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم ، وهو الرفع والنصب نحو : «زيد يخشى» ؛ ف «يخشى» مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، و «لن يخشى» ؛ ف «يخشى» : منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف. وأما الجزم فيظهر ، لأنه يحذف له الحرف الآخر نحو : «لم يخش».

وأشار بقوله : «وأبد نصب ما كيد عو يرمي» إلى أنّ النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو : «لن يدعو ، ولن يرمى»

وأشار بقوله : «والرفع فيهما انو» إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو : «يدعو ويرمى» ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء

وأشار بقوله : «واحذف جازما ثلاثهنّ» إلى أن الثلاث ــ وهي الألف والواو والياء ــ تحذف في الجزم ، نحو : «لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم» ، فعلامة الجزم ، حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدّر في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويقدّر في الألف.

أسئلة ....

١ ــ اذكر تعريف جمع المذكر السالم ــ وما ذا يقصد بكلمة (سالم)؟

٢ ــ كيف تعرب هذا الجمع؟ وما الفرق بين نونه ونون المثنى في حالتي النصب والجر؟ مثل لما تقول.

٣ ــ قال النحاة : «لا يجمع جمع المذكر السالم إلا اسم جامد أو صفة».

اشرح بالتفصيل ما ذا يشترط في الجامد؟ وما ذا يشترط في الصفة؟

مع التمثيل لكل ما تقول.

٤ ــ لماذا لا تجمع الكلمتان : (صبور وأخضر) جمع مذكر سالم؟

٥ ــ ما ضابط الملحق بجمع المذكر السالم؟ وكيف يعرب؟ وضح ومثل.

٦ ــ ماذا يقصد النحاة (بباب سنه)؟ وما قاعدته؟ اذكر كيفية إعرابه مشيرا إلى ما ورد فيه من لغات ممثلا للجميع.

٧ ــ علام استشهد ابن عقيل بقول الشاعر :

دعاني من نجد فإن سنينه ..... لعبن بنا شيبا وشيّبننا مردا

أعرب ما تحته خط من البيت.

٨ ــ اذكر ضابط جمع المؤنث السالم ... ثم استبعد عنه ما ليس منه ..

ثم وضح حكمة وصفه «بالسالم» و «بما جمع بألف وتاء مزيدتين»؟ مع التمثيل.

٩ ــ كيف تعرب هذا الجمع؟ وضح ذلك بالأمثلة.

١٠ ــ وضح معنى قولهم : (إن الملحق بهذا الجمع وما سمي به منه يعرب إعرابه» ومثل لكل ما تقول ..

١١ ــ اذكر مذاهب العلماء في المسمّى به من هذا الجمع باختصار ممثلا لما تقول ، ثم رجح ما تختار منها.

١٢ ــ كيف تعرب ما لا ينصرف من الأسماء؟ وما شرط هذا الإعراب؟ مثّل.

١٣ ــ ما ضابط الأمثلة الخمسة؟ هات أفعالا متنوعة منها ثم وضح كيفية إعرابها ..

١٤ ــ اذكر ضابط كل من الاسم المقصور والمنقوص ثم بين كيفية إعرابهما مع التمثيل.

١٥ ــ ما المعتل من الأفعال؟ وكيف تعربه؟ وضح ذلك بالتفصيل.

المحاضرة السادسة : النكرة والمعرفة

تعريف النكرة :

نكرة : قابل «أل» مؤثّرا .....أو واقع موقع ما قد ذكرا

النكرة : ما يقبل «ال» وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل «ال» فمثال ما يقبل «ال» وتؤثر فيه التعريف (رجل) ، فتقول : الرجل.

واحترز بقوله : «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «ال» ولا تؤثر فيه التعريف ك : «عبّاس» علما ، فإنك تقول فيه : «العبّاس» فتدخل عليه «ال» لكنها لم تؤثر فيه التعريف لأنه معرفة قبل دخولها عليه.

ومثال ما وقع موقع ما يقبل «ال» : «ذو» التي بمعنى صاحب نحو : «جاءني ذو مال» أي : صاحب مال ، فذو نكرة ، وهي لا تقبل «ال» ، لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل «ال» نحو : الصاحب

المعارف :

وغيره معرفة ك : هم ، وذي .... وهند ، وابني ، والغلام ، والذي

أي : غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام :

١ ــ المضمر ك : «هم». ٢ ــ واسم الإشارة ك : «ذي» ٣ ــ والعلم ك : «هند». ٤ ــ والمحلى بالألف واللام ك : «الغلام». ٥ ــ والموصول ك : «الذي». ٦ ــ وما أضيف إلى واحد منها ك : «ابني».

وسنتكلم على هذه الأقسام.

ــ الضمير

فما لذي غيبة أو حضور .... ك : «أنت وهو» سمّ بالضّمير

يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبة ك : «هو» ، أو حضور وهو قسمان :

أحدهما : ضمير المخاطب نحو : «أنت».

والثاني : ضمير المتكلم نحو : «أنا».

الضمير المتصل :

وذو اتصال منه : مالا يبتدا .... ولا يلي «إلّا» اختيارا أبدا

ك : «الياء والكاف» من : «ابني أكرمك» ..... و «الياء والها» من : «سليه ما ملك»

الضمير البارز ينقسم إلى : متصل ومنفصل.

فالمتصل : هو الذي لا يبتدأ به ك : «الكاف» من «أكرمك» ونحوه.

ولا يقع بعد «إلّا» في الاختيار ، فلا يقال : ما أكرمت إلاك ، وقد جاء شذوذا في الشعر كقوله :

أعوذ بربّ العرش من فئة بغت .... عليّ فمالي عوض إلّاه ناصر

الشاهد فيه : قوله : «إلاه» والقياس أن يقول إلا إياه ، ولكنه أوقع الضمير المتصل موقع المنفصل بعد إلا وذلك شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

وقوله :

وما علينا ــ إذا ما كنت جارتنا ــ .... ألّا يجاورنا إلّاك ديّار

الشاهد فيه أنه أوقع الضمير المتصل موقع المنفصل بعد (إلا) شذوذا.

وكلّ مضمر له البنا يجب ..... ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحروف في الجمود ، ولذلك لا تصغّر ولا تثنى ولا تجمع ، وإذا ثبت أنها مبنية ، فمنها ما يشترك فيه الجرّ والنصب ، وهو : كلّ ضمير نصب أو جر متصل نحو : «أكرمتك ، ومررت بك ، وإنه ، وله» ، فالكاف في «أكرمتك» في موضع نصب ، وفي : «بك» في موضع جرّ. والهاء في «إنّه» في موضع نصب ، وفي «له» في موضع جر. ومنها : ما يشترك فيه الرفع والنصب والجرّ وهو : «نا» ، وأشار إليه بقوله :

للرّفع والنصب وجر «نا» صلح ..... ك : «اعرف بنا فإننا نلنا المنح»

أي : صلح لفظ : «نا» للرفع نحو : «نلنا» ، وللنصب نحو «فإننا» ، وللجرّ نحو : «بنا».

«ومما يستعمل للرفع والنصب والجرّ : «الياء» ، فمثال الرفع نحو :

«اضربي» ، ومثال النصب نحو : «أكرمني» ، ومثال الجرّ نحو : «مرّ بي».

ويستعمل في الثلاثة أيضا : «هم» ، فمثال الرفع : «هم قائمون» ، ومثال النصب ، «أكرمتهم» ، ومثال الجرّ : «لهم» ؛ وإنما لم يذكر المصنف : «الياء وهم» لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه ، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء فإنها ــ وإن استعملت للرفع والنصب والجرّ ، وكانت ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة ــ لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي

حالتي النصب والجرّ للمتكلم ، وكذلك «هم» ، لأنها ـــ وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ـــ فليست مثل «نا» ، لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتي النصب والجرّ ضمير متّصل.

* * *

وألف والواو والنّون لما ..... غاب وغيره كقاما واعلما

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب فمثال الغائب : «الزيدان قاما ، والزّيدون قاموا ، والهندات قمن» ، ومثال المخاطب : «اعلما ، واعلموا ، واعلمن». ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» : المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيّد ، لأنّ هذه الثلاثة لا تكون للمتكلّم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

الضمير المستتر :

ومن ضمير الرّفع ما يستتر ..... كافعل ، أوافق ، نغتبط إذ تشكر

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز ، والمستتر : إلى واجب الاستتار وجائزه ، والمراد بواجب الاستتار ما لا يحلّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار ما يحلّ محلّه الظاهر وذكر المصنّف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :

الأوّل : فعل الأمر للواحد المخاطب ك : «افعل» ، التقدير : أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنه لا يحلّ محلّه الظاهر ، فلا تقول : افعل زيد ، فأما : «افعل أنت» فأنت : تأكيد للضمير المستتر في «افعل» ، وليس بفاعل لافعل لصحة الاستغناء عنه ، فتقول : «افعل». فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو : اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن».

الثاني : الفعل المضارع الذي في أوّله الهمزة نحو : «أوافق» التقدير : أنا ، فإن قلت : «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث : الفعل المضارع الذي في أوّله النون نحو : «نغتبط» أي نحن.

الرابع : الفعل المضارع الذي في أوّله التاء لخطاب الواحد نحو : «تشكر» أي : أنت فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو : «أنت تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وانتنّ تفعلن».هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير

ومثال جائز الاستتار : «زيد يقوم» أي : هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار لأنه يحلّ محلّه الظاهر فتقول : «زيد يقوم أبوه». وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو : «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو : «زيد قائم» أي : هو.

الضمير المنفصل :

وذو ارتفاع وانفصال : أنا ، هو ..... وأنت ، والفروع لا تشتبه

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر. والبارز ينقسم إلى : متصل ومنفصل ، فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، وسبق الكلام في ذلك. والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا ، وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر :

(أ) «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المشارك أو المعظّم نفسه.

(ب) و «أنت» للمخاطب ، «وأنت» للمخاطبة ، و «أنتما» للمخاطبين أو المخاطبتين ، و «أنتم» للمخاطبين و «أنتنّ» للمخاطبات.

(ج) و «هو» للغائب ، و «هي» للغائبة و «هما» للغائبين أو الغائبتين ، و «هم» للغائبين ، و «هنّ» للغائبات.

وذو انتصاب في انفصال جعلا : ..... «إيّاي» ، والتفريع ليس مشكلا

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر :

(أ) «إياي» للمتكلم وحده ، و «إيّانا» للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه.

(ب) و «إيّاك» للمخاطب ، و «إياك» للمخاطبة ، و «إياكما» للمخاطبين أو المخاطبتين و «إياكم» للمخاطبين و «إياكنّ» للمخاطبات.

(ج) و «إيّاه» للغائب ، و «إياها» للغائبة ، و «إيّاهما» للغائبين أو الغائبتين ، و «إيّاهم» للغائبين ، و «إياهنّ» للغائبات.

اتصال الضمير وانفصاله :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ..... إذا تأتى أن يجيء المتّصل

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل إلا فيما سيذكره المصنف ، فلا تقول في أكرمتك : «أكرمت إياك» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول : «أكرمتك».

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو : «إيّاك أكرمت» ، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت .... إيّاهم الأرض في دهر الدّهارير

وصل أو افصل هاء «سلنيه» وما ..... أشبهه ، في «كنته» الخلف انتمى

الشاهد فيه : قوله : ضمنت إياهم : فقد فصل الضمير للضرورة وكان حقه أن يأتي به متصلا فيقول : ضمنتهم ..

«سلنيه» قصد لفظه وهو مضاف إليه. وما : الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول في محل جر معطوف على «سلنيه» ، في كنته : جار ومجرور متعلق بانتمى.جملة انتمى : في محل رفع خبر للمبتدأ : الخلف.

كذاك «خلتنيه» ، واتصالا ..... أختار ، غيري اختار الانفصالا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا.

فأشار بقوله : «سلنيه» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ، وهما ضميران [٢] نحو : «الدرهم سلنيه» ، فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصال نحو : «سلنيه» ، والانفصال نحو : «سلني إياه» ، وكذلك كل فعل أشبهه نحو «الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه».

وظاهر كلام المصنف أنّه يجوز في هذه المسألة الاتصال والانفصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله : «في كنته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف في المختار منهما ، فاختار المصنف الاتصال نحو : «كنته» ، واختار سيبويه الانفصال نحو «كنت إياه» ، تقول : الصديق كنته ، وكنت إياه.

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : «خلتنيه» ، وهو كلّ فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو : «خلتني إياه» ، ومذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم ، قال الشاعر :

إذا قالت حذام فصدّقوها .... فإن القول ما قالت حذام

وقدّم الأخصّ في اتّصال .... وقدّ من ما شئت في انفصال

ضمير المتكّم أخصّ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب ، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما فتقول : «الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتنيه» بتقديم الكاف والياء على الهاء ، لأنهما أخصّ من الهاء ، لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ، فلا تقول

: «أعطيتهوك» ولا : «أعطيتهوني» ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان **رضي‌الله‌عنه** : «أراهمني الباطل شيطانا»

فإن فصل أحدهما كنت بالخيار ، فإن شئت قدّمت الأخصّ فقلت : «الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتني إياه» ، وإن شئت قدمت غير الأخصّ فقلت : «أعطيته إياك وأعطيته إياي» ، وإليه أشار بقوله : «وقدّ من ما شئت في انفصال». وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخصّ في الانفصال عند أمن اللّبس ، فإن خيف لبس لم يجز ، فإن قلت : «زيد أعطيتك إياه» لم يجز تقديم الغائب فلا تقول : «زيد أعطيته إياك» لأنه لا يعلم : هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وفي اتحاد الرّتبة الزم فصلا ..... وقد يبيح الغيب فيه وصلا

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة : كأن يكونا لمتكلّمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين ، فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول : «أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه» ، ولا يجوز اتّصال الضميرين ، فلا تقول : «أعطيتنيني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه» نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو : «الزيدان الدرهم أعطيتهماه» ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

مع اختلاف ما ، ونحو «ضمنت ..... إياهم الأرض» الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفيّة ، وليس منها. وأشار بقوله :

«ونحو ضمنت ... إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ..... إياهم الأرض في دهر الدّهارير

وقد تقدم ذكر ذلك.

حكام نون الوقاية :

وقبل «يا» النفس مع الفعل التزم ..... نون وقاية ، وليسي قد نظم

إذا اتّصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى «نون الوقاية» ، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو : «أكرمني ، ويكرمني ، وأكرمني» ، وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذا كما قال الشاعر :

عددت قومي كعديد الطّيس .... إذ ذهب القوم الكرام ليسي

الشاهد فيه : «ليسي» حيث حذف نون الوقاية مع اتصال ليس بالياء وذلك شاذ عند من قال بفعلية ليس ، وفي ليس شذوذ آخر وهو اتصال الضمير بالفعل الدال على الاستثناء وذلك غير جائز عند النحاة ، والصحيح : ليس إياى.

واختلف في أفعل التعجب : هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول : «ما أفقرني إلى عفـــو الله ، ومـــا أفقري إلى عفو الله » ، عند من لا يلتزمها

فيه ، والصحيح أنها تلزم.

وليتني فشا ، وليتي ندرا ..... ومع لعلّ اعكس ، وكن مخيّرا

في الباقيات ، واضطرارا خفّفا..... مني وعني بعض من قد سلفا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ، فذكر : «ليت» وأن نـــون الوقايـــة لا تحذف معها إلا ندورا كقوله :

كمنية جابر إذ قال : ليتي ..... أصادفه وأفقد جلّ مالي

الشاهد فيه : ليتي : فقد حذف منها نون الوقاية مع اتصالها بياء المتكلم ، وكثير مـــن النحـــاة على أن هذا جائز ولكنه قليل ، ومذهب سيبويه أنه قاصر على الضرورة الشعرية.والكثير في لســـان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ)[1].

وأما «لعلّ» فذكر أنها بعكس «ليت» ، فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عـــن فرعون : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ) ، ويقل ثبوت النون كقول الشاعر :

فقلت : أعيراني القدوم لعلّني ..... أخطّ بها قبرا لأبيض ماجد

الشاهد فيه : لعلني ؛ فقد أتى فيها بنون الوقاية ، وحذفها هو الأكثر والأشهر.

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أي في باقي أخوات ليت ولعل وهـــي : إنّ وأنّ ولكـــنّ ، فتقول : «إنّي وإنني ، وأنّي وأنني ، وكأنّي وكأنني ، ولكنّي ولكنني».

ثم ذكر أنّ «من ، وعن» تلزمهما نون الوقاية فتقول : «منّي وعنّي» بالتشديد ، ومنهم مـــن يحذف النون فيقول : «مني وعني» بالتخفيف ، وهو شاذ ، قال الشاعر :

أيّها السائل عنهم وعنى ..... لست من قيس ولا قيس منى

الشاهد فيه : عني ومني : فقد حذفت منهما نون الوقاية شذوذا للضرورة ، وهي واجبة قبل ياء المتكلم التي في موضع جر بمن وعن.

وفي لدنّى : لدنى قلّ ، وفى ..... قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لدنّي» إثبات النون كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُـــذْراً) ويقلّ حذفها كقراءة من قرأ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف. والكثير في «قد وقط» ثبوت النون نحو : «قدني وقطني» ، ويقل الحذف نحو : «قدي وقطي : أي حسبي» ، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

قدني من نصر الخبيبين قدي ..... ليس الإمام بالشّحيح الملحد

الشاهد فيه : (قدني وقدى) فقد أثبت نون الوقاية في الأولى وهو الكثير المشهور فيها ، وحذفها مـــن الثانية وهو قليل ، وذهب جماعة إلى أنه شاذ خاص بضرورة الشعر.

اسئلة

١ ــ اذكر ضابط النكرة في ضوء قول الناظم :

«نكـــــــرة قابـــــــل أل مـــــــؤثرا أو واقـــــع موقـــــع مـــــا قـــــد ذكـــــرا»

٢ ــ ما المعرفة؟ وما أقسامها؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل.

٣ ــ قال النحاة : (الضمير إما بارز وإما مستتر).

ما معنى هذا القول؟ وضح الإجابة بالمثال.

٤ ــ لما ذا كانت الضمائر مبنية؟ وما الذي يترتب على ذلك؟ هات أمثلة لضـــمائر متصـــلة خاصة بالرفع ــ وأخرى مشتركة بين الجر والنصب ــ وثالثة تقع المواقع الإعرابية المختلفة مع التمثيل والتوجيه.

٥ ــ قال ابن مالك : ــ

وألـــــف والـــــواو والنـــــون لمـــــا غـــــاب وغـــــيره كقامـــــا واعلمـــــا

اشرح هذا البيت ومثل لما تقول بأمثلة من عندك .. ثم ناقش قوله : (لما غاب وغيره) ...

٦ ــ ما الضمير المستتر؟ اشرح مواضع استتاره وجوبا مع الأمثلة الموضحة.

٧ ــ اشرح متى يمتنع الإتيان بالضمير متصلا؟

٨ ــ ما الضمير المنفصل؟ وما المواقع الإعرابية له؟ عدّد ألفاظه في أمثلة تذكرها ..

٩ ــ بيّن مواضع جواز الانفصال مع إمكان الاتصال في الضمائر .. ووضح إجابتك بالأمثلـــة ...

١٠ ــ رتّب الضمائر حسب درجتها في الاختصاص .. ثم وضح متى يجب تقديم الأخص؟ ومتى يجوز ذلك؟ وما شرط هذا الجواز؟ مثل لكل ما تقول.

١١ ــ إذا اتحد الضميران في الرتبة فمتى يجب الفصل؟ ومتى يجوز؟ مثل.

١٢ ــ علّل : لماذا يؤتى بنون الوقاية قبل ياء المتكلم؟ اذكر أحكام هـــذه النـــون بالتفصـــيل موضحا متى تجب؟ ومتى تجوز؟ ومتى تقل أو تكثر؟ ومثل لذلك.

المحاضرة السابعة : العلم

اســـــم يعـــــيّن المســـــمّى مطلقـــــا علمـــــه : ك : «جعفـــــر ، وخرنقـــــا

وقـــــرن ، وعـــــدن ، ولاحـــــق وشـــــذقم ، وهيلـــــة ، وواشـــــق»

العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا ، أي : بلا قيـد الـتكلّم أو الخطـاب أو الغيبـة. «فالاسم» : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، «يعين مسماه» فصل أخرج النكرة ، و «بـلا قيـد» : أخرج بقية المعارف كالمضمر فإنه يعيّن مسماه بقيد التكلم ك : «أنا» ، أو الخطاب ك : «أنت» ، أو الغيبة ك : «هو». ثم مثّل الشيخ بأعلام الأناسيّ وغيرهم تنبيها على أن مسميات الأعلام : العقـلاء وغيرهم من المألوفات ؛ و «جعفر» : اسم رجل ، و «خرنق» : اسم امرأة من شعراء العرب وهـي أخت طرفة بن العبد لأمّه ، و «قرن» اسم قبيلة ، و «عدن» : اسم مكان ، و «لاحق» : اسم فرس ، «وشذقم» اسم جمل ، و «هيلة» : اسم شاة ، و «واشق» : اسم كلب.

أقسام العلم :

واسمـــا أتـــى ، وكنيـــة ، ولقبـــا وأخّـــرن ذا إن ســـواه صـــحبا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام :

(أ) إلى اسم (ب) وكنية (ج) ولقب.

والمراد بالاسم هنا : ما ليس بكنية ولا لقب ك : «زيد وعمرو».

وبالكنية : ما كان في أوّله أب أو أم ك : «أبي عبد الله ، وأم الخير».

وباللقب : ما أشعر بمدح ك : «زين العابدين» ، أو ذم ك : «أنف الناقة». وأشـار بقولـه : «وأخّرن ذا ... الخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ك : «زيد أنـف الناقـة» ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ، فلا تقول : «أنف الناقة زيد» إلا قليلا ، ومنه قوله :

بـأنّ ذا الكلـب عمـرا خيرهـم حسـبا بـبطن شـريان يعـوي حولـه الـذّيب

الشاهد فيه : قولها : «ذا الكلب عمرا» فقد قدّمت اللقب وأخّرت الاسم والقياس العكـس وهـذا التقديم قليل ؛ لأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالصفة فحمل عليه في التأخير عن الاسم كما يؤخر النعت عن المنعوت.

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ، ويدخل تحت قوله : «سواه» الاسـم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنيـة علـى

اللقب فتقول : «أبو عبد الله زين العابدين» ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول : «زين العابدين أبو عبد الله».

ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : «وأخّرن ذا إن سواه صحبا» : «وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا» ، وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا ، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه ، أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك كما تقدّم ، ولو قال : «واخّرن ذا إن سواها صحبا» لما ورد عليه شيء. إذ يصير التقدير : وأخّر اللقب إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخّر اللقب إن صحب الاسم.

أحوال إعراب الاسم واللقب :

وإن يكونا مفردين فأضف حتما ، وإلّا أتبع الذي ردف

إذا اجتمع الاسم واللقب : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا.

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة نحو : «هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيد كرز ، ومررت بسعيد كرز ، وأجاز الكوفيون الإتباع فتقول : «هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزا ، ومررت بسعيد كرز» ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ــ بأن كانا مركبين نحو : «عبد الله أنف الناقة» ، أو مركبا ومفردا نحو : «عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة» ــ وجب الإتباع. فتتبع الثاني للأوّل في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب

نحو : «مررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة». فالرفع على إضمار مبتدأ ، التقدير : «هو أنف الناقة» ، والنصب على إضمار فعل ، التقدير : «أعني أنف الناقة». فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع نحو : «هذا زيد أنف الناقة ، ورأيت زيدا أنف الناقة ، ومررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة».

تقسيم العلم باعتبار أصله :

ومنه منقول ك : «فضل ، وأسد» وذو ارتجال ك : «سعاد ، وأدد»

وجملة ، وما بمزج ركّبا ذا : إن بغير «ويه» تمّ أعربا

وشاع في الأعلام ذو الإضافه ك : «عبد شمس وأبي قحافه»

ينقسم العلم إلى :

(أ) مرتجل. (ب) منقول.

فالمرتجل : هو ما لم يسبق له استعمال العلمية في غيرها ك : «سعاد ، وأدد».

والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية.

والنقل : إما من صفة ك : «حارث» ، أو من مصدر ك : «فضل» ، أو من اسم جنس ك : «أسد» ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة ك : «قام زيد ، وزيد قائم» ، ، وحكمها أنها تحكى فتقول : «جاءني زيد قائم ورأيت زيد قائم ، ومررت بزيد قائم» ، وهذه الأعلام المركبة ، ومنها أيضا ما ركّب تركيب مزج ك : بعلبك ، ومعدي كرب ، وسيبويه».

وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج إن ختم بغير «ويه» أعرب ، ومفهومه : أنه إن ختم ب : «ويه» لا يعرب بل يبنى ، وهو كما ذكره فتقول : «جاءني بعلبكّ» فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول : «جاءني بعلبكّ ورأيت بعلبكّ ، ومررت ببعلبكّ ». ويجوز أن يعرب أيضا إعراب المتضايفين فتقول : «جاءني ، حضرموت ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضرموت». وتقول (فيما ختم بويه) : «جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه» فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو : «جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه»

ومنها ما ركّب تركيب إضافة ك : «عبد شمس ، وأبي قحافة» ، وهو معرب ، فتقول : «جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت بعبد شمس وأبي قحافة»، ونبّه بالمثالين على أنّ الجزء الأول يكون معربا بالحركات ك : «عبد» وبالحروف ك : «أبي» وأن الجزء الثاني يكون منصرفا ك : «شمس» ، وغير منصرف ك : «قحافة».

علم الجنس :

ووضـــعوا لـــبعض الاجنـــاس علـــم كعلـــم الأشـــخاص لفظـــا ، وهـــو عـــم

مـــن ذاك : أمّ عـــريط للعقـــرب وهكـــذا ثعالـــة للثّعلـــب

ومثلـــه بـــرّة للمـــبرّه كـــذا فجـــار علـــم للفجـــره

العلم على قسمين :

(أ) علم شخص.

(ب) وعلم جنس.

فعلم الشخص له حكمان :

(أ) معنويّ : وهو أن يراد به واحد بعينه ك : «زيد ، وأحمد».

(ب) ولفظيّ : وهو صحة مجيء الحال متأخّرة عنه نحو : «جاء زيد ضاحكا». ومنعه من الصّرف مع سبب آخر غير العلمية نحو : «هذا أحمد» ، ومنع دخول الألف واللام عليه ، فلا تقـول : «جـاء العمرو»

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظيّ ، فتقول : هذا أسامة مقبلا» فتمنعه من الصـرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول : «هذا الأسامة»

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخصّ واحدا بعينه ، فكل أسد يصدق عليه «أسامة» ، وكل عقرب يصدق عليه «أمّ عريط» ، وكل ثعلب يصدق عليه «ثعالة».

وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله : «برّة : للمبرّة ، وفجـار للفجرة».

أسئلة

١ ــ اذكر تعريف العلم .. ثم اشرحه شرحا مفصلا ممثلا لما تقول.

٢ ــ قال النحاة : (العلم : إما منقول أو مرتجل).

اشرح هذه العبارة موضّحا أقسام المنقول وأحكامه الإعرابية ممثلا لكل ما تقول.

٣ ــ (الاسم ــ اللقب ــ الكنية).

عرّف كلّ مصطلح من المصطلحات السابقة ... ثم بيّن كيف ترتّبها لو اجتمعت؟ ومثل لما تقول.

٤ ــ ما وجوه الإعراب في الاسم واللقب إذا اجتمعا؟ مثّل لما تقول.

٥ ــ (المركب المزجى ــ المركب الإضافي ــ الجملة).

إذا كان العلم واحدا مما سبق فكيف تعربه؟ مثل لما تقول.

٦ ــ ناقش قول ابن مالك :

واسمـــا أتـــى وكنيـــة ولقبـــا وأخّـــرن ذا إن ســـواه صـــحبا

وذلك في ضوء ما درست من قواعد.

٧ ــ افرق بين علم الشخص وعلم الجنس والنكرة ... ثم وضّح أحكام علم الجنس اللفظية والمعنوية ومثل لكل ما تقول.

المحاضرة الثامنة : اسم الإشارة

ب : «ذا» لمفـــــــرد مـــــــذكّر أشـــــــر ب : «ذي ، وذه ، تي ، تا» على الأنثى اقتصر

يشار إلى المفرد المذكر ب «ذا» ، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمـــة ، وذهـــب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويشار إلى المؤنثة ب «ذي» ، وذه» بسكون الهاء ، و «تي ، وتا ، وذه» بكسر الهاء باختلاس وبإشباع ، و «ته» بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباع ، و «ذات».

و «ذان» ، «تـــــان» للمـــــثنى المرتفـــــع وفي ســـــواه «ذيـــن تـــين» اذكـــر تطـــع

يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع ب «ذان» ، وفي حالة النصب والجرّ ب «ذين» وإلى المؤنثتين ب «تان» في الرفع ، «تين» في النصب والجرّ .

وب : «أولى» أشـــــر لجمـــــع مطلقـــــا والمـــــدّ أولى ، ولـــــدى البعـــــد انطقـــــا

بالكـــــاف حرفـــــا دون لام أو معـــــه واللـــــام إن قـــــدّمت «هـــــا» ممتنعـــــه

يشار إلى الجمع مذكرا كان أو مؤنثا ب «أولى» ، ولهذا قال المصنف : «أشر لجمع مطلقا» ، ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها في العاقـــل ، ومن ورودها في غيره قوله :

ذمّ المنـــــازل بعـــــد منزلـــــة اللـــــوى والعـــــيش بعـــــد أولئـــــك الأيـــــام

الشاهد فيه : أولئك الأيام ، فقد أشار بأولاء لغير العقلاء وهو جائز وإن كان استعمالها للعاقل أكثر ، وقد روي البيت : بعد أولئك الأقوام ولا شاهد فيه.

وفيها لغتان :

(أ) المدّ : وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز.

(ب) والقصر : وهي لغة بني تميم .

مراتب المشار إليه :

وأشار بقوله : «ولدى البعد انطقا بالكاف : إلى آخر البيت» إلى أن المشار إليه له رتبتـــان : القرب والبعد ، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ، فإذا أريد الإشـــارة إلى البعيـــد أتي بالكـــاف وحدها فتقول : «ذاك» ، أو الكاف واللام نحو : «ذلك».

وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول «هذاك» ، وعليه قوله :

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطّراف الممدّد

الشاهد فيه : هذاك : فقد أتى بالكاف وحدها مع اسم الإشارة المسبوق ب «ها» التنبيه و لم يأت باللام ، وتمتنع زيادة اللام في المثنى مطلقا وفي ما سبق بها التنبيه ، وفي الجمع في لغة من مدّه ، أما في لغة القصر فقد وردت كقوله : (أولالك قومي ..)

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ، فلا تقول : «هذالك».

وظاهر كلام المصنف أنّه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : «قربى وبعدى» كما قررناه ، والجمهور على أنّ له ثلاث مراتب : «قربى ، وبعدى ، ووسطى» ، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام ك : «ذا ، وذي» وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو : «ذاك» ، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو : «ذلك»

الإشارة إلى المكان :

وهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان ، وبه الكاف صلا

في البعد ، أو ب : «ثمّ» فه أو «هنّا» أو ب «هنالك» انطقن أو «هنّا»

يشار إلى المكان القريب ب «هنا» ، ويتقدمها هاء التنبيه فيقال «ههنا» ، ويشار إلى البعيد على رأي المصنف ب : «هناك ، وهنالك ، وهنّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، وب «ثّمّ ، وهنّت». وعلى مذهب غيره : «هناك» للمتوسط ، وما بعده للبعيد

أسئلة

١ ــ عرّف اسم الإشارة. وعيّن رتبته بين المعارف .. ثم عدّد الألفاظ التي يشار بها إلى المفردة المؤنثة مع وضع كل لفظ في تركيب من إنشائك.

٢ ــ ما ألفاظ الإشارة للمثنى والجمع بنوعيهما؟ مثل لذلك بالتفصيل.

٣ ــ اذكر مراتب المشار إليه ثم أشر إلى كل مرتبة بعبارة من عندك.

٤ ــ كيف تعرب الكاف التي تلتحق بأسماء الإشارة؟ ولماذا؟

٥ ــ بم تشير إلى المكان قريبه وبعيده؟ وضح ذلك بأمثلة من عندك.

٦ ــ متى تمتنع لام البعد مع اسم الإشارة؟ مثل لما تقول.

٤ ــ الموصول

الموصول الاسمي والموصول الحرفي :

ينقسم الموصول إلى : اسمي ، وحرفي ، ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

١ ــ أحدها : «أن» المصدرية ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضيا مثل : «عجبت من أن قام زيد» [٣] ، ومضارعا نحو : «عجبت من أن يقوم زيد » ، وأمرا نحو : «أشرت إليه بأن قم».

فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى) ، وقوله تعالى : «وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ» فهي مخففة من الثقيلة.

٢ ــ ومنها «أنّ» ؛ وتوصل باسمها وخبرها نحو : «عجبت من أن زيدا قائم» ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا). «وأن المخففة كالمثقلة ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن اسمها يكون محذوفا ، واسم المثقلة مذكورا.

٣ ــ ومنها «كي» ، وتوصل بفعل مضارع فقط مثل : «جئت لكي تكرم زيدا» .

٤ ــ ومنها «ما» ، وتكون مصدرية ظرفية نحو : «لا أصحبك ما دمت منطلقا» أي : مدة دوامك منطلقا ، وغير ظرفيّة نحو : «عجبت مما ضربت زيدا» [١]. وتوصل بالماضي كما مثل ، وبالمضارع نحو : «لا أصحبك ما يقوم زيد [٢] ، وعجبت مما تضرب زيدا» ، ومنه (بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ)[٣]. وبالجملة الاسمية نحو : «عجبت مما زيد قائم ، ولا أصحبك ما زيد قائم» وهو قليل.

وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي ، أو بالمضارع المنفي بلم نحو : «لا أصحبك ما لم تضرب زيدا». ويقل وصلها. أعني المصدرية الظرفية ــ بالفعل المضارع الذي ليس منفيا بلم نحو : «لا أصحبك ما يقوم زيد» ، ومنه قوله :

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

الشاهد فيه : «ما أطوف» فقد أدخل ما المصدرية الظرفية على المضارع غير المنفيّ بلم

٥ ــ ومنها «لو» ، وتوصل بالماضي نحو : «وددت لو قام زيد» ، وبالمضارع نحو : : «وددت لو يقوم زيد».

فقول المصنف «موصول الاسماء» احتراز من الموصول الحرفيّ وهو : «أن ، وأنّ ، وكي ، وما ، ولو» ، وعلامته : صحة وقوع المصدر موقعه نحو : «وددت لو تقوم» أي : قيامك ، و «عجبت مما تصنع ، وجئت لكي أقرأ ، ويعجبني أنّك قائم ، وأريد أن تقوم» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمي ف : «الذي» للمفرد المذكر ، و «التي» للمفردة المؤنثة ، فإذا ثنّيت أسقطت الياء وأتيت مكانها : بالألف في حالة الرفع نحو «اللذان واللتان» ، وبالياء في حالتي الجرّ والنصب فتقول : «اللذين واللتين» . وإن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة فقلت : «اللذانّ واللتانّ». وقد قريء : (وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ). ويجوز التشديد أيضا مع الياء ــ وهو مذهب الكوفيين ــ فتقول «اللذينّ واللتينّ» وقد قرىء (رَبَّنا أَرِنَا اللَّذَيْنِ)بتشديد النون ، وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية «ذا ، وتا» اسمي الإشارة فتقول : «ذانّ ، وتانّ» ، وكذلك مع الياء فتقول ، «ذينّ ، وتينّ» ، وهو مذهب الكوفيين ، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي ، والتي»

جمع الذي : «الألى ، الذين» مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا

ب «اللات واللاء» (التي) قد جمعا واللاء كالذين نزرا وقعا

يقال في جمع المذكر «الألى» مطلقا ، عاقلا كان أو غيره نحو : «جاءني الألى فعلوا» ، وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهنّ يوم الرّوع كالحدأ القبل

الشاهد فيه : «الألى .... الألى» فقد استعمل الموصول (الألى) لجمع المذكر العاقل أولا بدليل عود واو الجماعة عليه (يستلئمون) ، ولجمع الإناث غير العاقل ثانيا حينما قصد به الخيل وأعاد إليه ضمير الإناث (تراهنّ).

فقال : «يستلئمون» ، ثم قال : «تراهنّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع : «الذين» مطلقا ، أي رفعا ونصبا وجرا ، فتقول : «جاءني الذين أكرموا زيدا ، ورأيت الذين أكرموه [1] ومررت بالذين أكرموه» وبعض العرب يقول : «الذون» في الرفع ، و «الذين» في النصب والجرّ ، وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

نحن الذون صبّحوا الصّباحا يوم النّخيل غارة ملحاحا

الشاهد فيه : «الذون» حيث استعمله الشاعر بالواو في حالة الرفع على طريقة جمع المذكر السالم وهي لغة هذيل أو عقيل وهو على هذا معرب للجمع الذي هو من خصائص الأسماء ، أو مبنيّ جاء على صورة المعرب.

ويقال في جمع المؤنث : «اللات واللاء» بحذف الياء فتقول : «جاءني اللات فعلن ، واللاء فعلن» ، ويجوز إثبات الياء فتقول : «اللاتي واللائي». وقد ورد «اللاء» بمعنى «الذين» ، قال الشاعر

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

الشاهد فيه : «اللاء» فقد استعملها الشاعر بمعنى «الذين» ووصف بها جماعة الذكور العقلاء كما قد تجيء «الألى» بمعنى اللائي كقوله :

فأمّـــا الألى يســـكنّ غـــور تهامـــة فكـــل فتـــاة تتـــرك الحجـــل أفصـــما

الشاهد فيه : قوله : الألى فقد استعمله بمعنى اللائي بدليل إعادة ضمير النسوة عليه من جملة الصلة (يسكن ...)

الموصول المشترك :

و «من ، ومـا ، وأل» تسـاوي مـا ذكـر وهكـذا «ذو» عنـد طيّـئ شـهر

وك : «الـتي» أيضـا لـديهم «ذات» وموضـع «الـلاتي» أتـى «ذوات»

أشار بقوله «تساوي ما ذكر» إلى أنّ «من ، وما ، والألف واللام» تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، المفرد والمثنى والمجموع ، فتقول : «جاءني من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن ، وأعجبني ما ركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا وما ركبوا ، وما ركبن ، وجاءني القائم ، والقائمة ، والقائمان ، والقائمتان ، والقائمون ، والقائمات».

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ، ومنه قوله تعالى : (**فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى**)، وقولهم :

«سبحان ما سخركن لنا» [1] و «سبحان ما يسبح الرعد بحمده» .

و «من» بالعكس فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى : (**وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللهُ ما يَشاءُ**) ، ومنه قول الشاعر :

بكيت علـى سـرب القطـا إذ مـررن بي فقلـت ـــ ومثلـي بالبكـاء جـدير

أسرب القطا ، هـل مـن يعـير جناحـه؟ لعلّـي إلى مـن قـد هويـت أطـير

وأما «الألف واللام» فتكون للعاقل ولغيره نحو : «جاءني القائم والمركوب» واختلف فيها :

ـــ فذهب قوم إلى أنّها اسم موصول ، وهو الصحيح

ـــ وقيل : إنها حرف موصول

ـــ وقيل : إنها حرف تعريف وليست من الموصولية في شيء .

وأمّا «من» ، وما» غير المصدرية فاسمان اتفاقا ، وأمّا «ما» المصدرية ـــ الموصـول الحـرفي فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغة (طّيء) استعمال «ذو» موصولة ، وتكون للعاقل وغيره.

وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا فتقول : «جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» .

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث ، «جاءني ذات قامت» ، وفي جمع المؤنث : «جاءني ذوات قمن» ، وهو المشار إليه بقوله : «وكالتي أيضا .. البيت» ، ومنهم من يثنيها ويجمعها فيقول : «ذوا ، وذوو» في الرفع ، و «ذوي ، وذوي» في النصب والجرّ ، و «ذواتا» في الرفع ، «وذواتي» في الجرّ والنصب ، و «ذوات» في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أنّ إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم

والأشهر في «ذو» هذه ـــ أعني الموصوله ـــ أن تكون مبنية ، ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالألف نصبا ، وبالياء جرا فيقول : «جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام» ، فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب ، وقد روي قوله :

فإمّا كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء.

الشاهد فيه : قوله (ذي) الموصولة فقد جاءت معربة بالحرف في هذه الرواية حملا على «ذي» بمعنى صاحب من الأسماء الستة ، والرواية الأخرى من البيت (ذو) بالبناء على السكون وهي أشهر.

وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا مثل «ذوات» ، ومنهم من يعربها إعراب مسلمات : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

ومثل «ما : ذا» بعد «ما» استفهام أو «من» إذا لم تلغ في الكلام

يعني أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا فتقول : «من ذا عندك ، وما ذا عندك؟» سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة ب «ما» أو «من» الاستفهاميتين نحو : «من ذا جاءك ، وما ذا فعلت» ، ف : «من» : اسم استفهام وهو مبتدأ ، و «ذا» موصولة بمعنى الذي وهو خبر من ، و ««جاءك» : صلة الموصول ، التقدير : «من الذي جاءك»؟ وكذلك «ما» : مبتدأ ، و «ذا» : موصول بمعنى الذي وهو خبر ما ، و «فعلت» : صلته ، والعائد محذوف تقديره : «ماذا فعلته»؟ أي : ما الذي فعلته.

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» ، أو «من» مع «ذا» كلمة واحدة للاستفهام نحو : «ماذا عندك»؟ أي : أيّ شيء عندك ، وكذلك : «من ذا عندك»؟.

«فماذا» : مبتدأ و «عندك» : خبره ، وكذلك «من ذا» مبتدأ ، و «عنـــدك» خـــبره. ف «ذا» في هذين الموضعين ملغاة لأنها جزء كلمة ، لأن المجموع اسم استفهام

أسئلة

١ ــ عرّف الاسم الموصول ... ثمّ اذكر ما وضع منه للمفرد والمفردة والمثنى والجمع بنوعيهما مع التمثيل لكل ما تذكر ...

٢ ــ ما الموصول الحرفي؟ وبم يوصل؟ افرق بينه وبين الموصول الاسمي ممثلا لما تقول.

٣ ــ افرق بين (من وما) الموصولتين في الاستعمال ومثل لما تقول.

٤ ــ ما الموصولات المشتركة؟ وما معنى كونها مشتركة؟ مثل لما تقول.

٥ ــ فصّل القول في (ال) الموصولة من حيث دلالتها ... ومن حيـــث الخـــلاف في اسميتـــها مرجحا ما تراه وممثلا لما تقول.

٦ ــ استعمل «ذو» الموصولة الطائية في أساليب مختلفة تبيّن فيها دلالتها ... ثم لغاتهـــا ... ثم حكمها بناء أو إعرابا ..

٧ ــ ما شرط موصولية (ذا)؟ وبم تفرّق بينها وبين (ذا) الإشارية؟

٨ ــ ما الأوجه الإعرابية المحتملة في (ماذا ــ ومن ذا) من قولك : «من ذا حضر؟ ــ مـــاذا فعلت؟».

المحاضرة التاسعة : صلة الموصول + ال التعريف

وكلّهـــــا يلـــــزم بعـــــده صـــــله علـــــى ضـــــمير لائـــــق مشـــــتمله

الموصولات كلها ــ حرفية كانت أو اسمية ــ يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها. ويشـترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفردا فمفرد ، وإن كـان مذكرا فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو «جاءني الذي ضربته» ، وكذلك المثنى والمجموع نحو : «جاءني اللذان ضربتهما ، والذين ضربتهم» ، وكذلك المؤنث تقول : «جاءت الـتي ضـربتها ، واللتان ضربتهما ، واللاتي ضربتهنّ»

وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما ، وذلك نحو «مـن ، وما» إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول : «أعجبني من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» على حسب ما يعنى بهما

وجملـــة أو شـــبهها الـــذي وصـــل بـــه كمـــن عنـــدي الـــذي ابنـــه كفـــل

صلة الموصول لا تكون إلا :

(أ) جملة. (ب) أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها.

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية.

الثاني : كونها خالية من معنى التعجب.

الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها.

واحترز ب «الخبرية» من غيرها وهي الطلبية والإنشائية ، فلا يجوز : «جاءني الذي اضـربه» خلافا للكسائيّ : ولا : «جاءني الذي ليته قائم» خلافا لهشام.

واحترز ب «خالية من معنى. التعجب» من جملة التعجب ، فلا يجوز : «جاءني الـذي مـا أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية.

واحترز ب : «غير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو : «جاءني الذي لكنه قائم» ، فـإن هـذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو : «ما قعد زيد لكنه قائم».

ويشترط في الظرف والجار المجرور أن يكونا تامّين ، والمعنيّ بالتام : أن يكون في الوصل به فائدة نحو : «جاء الذي عندك ، والذي في الدار» ، والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير : «جاء الذي استقرّ عندك ، أو الذي استقرّ في الدار» ، فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما ، فلا تقول : «جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم».

وصفة صريحة صلة «أل» وكونها بمعرب الأفعال قل

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو «الضارب» ، واسم المفعول نحو «المضروب» ، والصفة المشبهة نحو : «الحسن الوجه».

فخرج نحو : «القرشيّ ، والأفضل» .

وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ، فمرّة قال إنها موصولة ، ومرة منع ذلك.

وقد شذّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : «وكونها بمعرب الأفعال قل» ومنه قوله :

ما أنت بالحكم التّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجدل

الشاهد : قوله : (التّرضى) فقد وصل (ال)بالفعل المضارع شذوذا

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنّه لا يختص به بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا ، فمن الأول قوله :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ

الشاهد فيه : قوله : «الرسول الله منهم» فقد جاءت صلة (ال) جملة اسمية شاذة للضرورة الشعرية

ومن الثاني قوله :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

أيّ الموصولة :

«أيّ» ك : «ما» وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

يعني أن «أيّا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم».

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال :

أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم».

الثاني : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو : «يعجبني أيّ قائم».

الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : «يعجبني أيّ هو قائم».

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم ، ورأيت أيّهم هو قائم ، ومررت بأيّهم هو قائم» ، وكذلك : «أيّ قائم ، وأيّا قائم ، وأيّ قائم» ، وكذا «أيّ هو قائم ، وأيّا هو قائم ، وأيّ هو قائم»

الرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو : «يعجبني أيّهم قائم» ، ففي هذه الحالة تبنى على الضم ، فتقول : «يعجبني أيّهم قائم ، ورأيت أيّهم قائم ، ومررت بأيّهم قائم» ، وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر.

إذا ما لقيت بني مالك فسلّم على أيّهم أفضل

الشاهد فيه : قوله : على أيهم : فقد بنى «أيّا» الموصولة على الضم حينما جاءت مضافة وقد حذف صدر صلتها.في : حرف جر ، ذا : اسم إشارة في محل جر بفي ، متعلق بيقتفي ، أيّا : مفعول به مقدم ليقتفي منصوب بالفتحة ، غير : مبتدأ ، أي : مضاف إليه مجرور

وهذا مستفاد من قوله : «وأعربت ما لم تضف ... إلى آخر البيت» ، أي : وأعربت «أيّ» إذا لم تضف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة وهي :

ـــ ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة.

ـــ أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة.

ـــ أو لم تضف وذكر صدر الصلة.

وخرج الحالة الرابعة وهي : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ.

حذف العائد :

وبعضهم أعرب مطلقا ، وفي ذا الحذف «أيّا» غير «أيّ» يقتفي

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي

في عائـــــــد متّصـــــــل إن انتصـــــــب بفعل ، او : وصف ك «من نرجـــو يهـــب»

يعني أن بعض العرب أعرب «أيّا» مطلقا ، أي : وإن أضيف وحذف صدر صلتها ، فيقول : «يعجبني أيّهم قائم ، ورأيت أيّهم قائم ، ومررت بأيّهم قائم» ، وقد قرىء : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِـــنْ كُـــلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ) بالنصب ، وروي :

فسلّم على أيّهم أفضل بالجرّ.

١ ــ وأشار بقوله : «وفي ذا الحذف ... إلى آخره» إلى المواضع التي يحذف فيها العائد علـــى الموصول ، وهو إما أن يكون مرفوعا أو غيره.

فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ) و (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)(٥) ، فلا تقول : «جاءني اللذان قام» ، ولا : «اللذان ضرب» لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة ، بل يقال : «قاما وضربا».

وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تطل الصلة كما تقدم من قولك : «يعجبني أيّهم قائم» ونحوه ، ولا يحذف صدر الصلة مغ غير «أي» إلا إذا طالت الصلة نحو : «جاء الذي هو ضـــارب زيدا» ، فيجوز حذف «هو» فتقول : «جاء الذي ضارب زيدا» ، ومنه قولهم : «ما أنا بالذي قائل لك سوءا» التقدير : «بالذي هو قائل لك سوءا».

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياسا نحو : «جاء الذي قائم» التقـــدير : «جاء الذي هو قائم» ، ومنه قوله تعالى : (تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) في قراءة الرفع والتقدير : «هو أحسن».

وقد جوّزوا في «لا سيّما زيد» إذا رفع زيد : أن تكون «ما» موصولة و «زيد» : خـــبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «لاسيّ الذي هو زيد» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ــ وهو قولك : هـــو ــ وجوبا ، فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير «أي» وجوبا و لم تطل الصلة ، وهو مقـــيس وليس بشاذ.

وأشار بقوله : «وأبو أن يختزل إن صلح الباقي لوصل مكمل» إلى أن شرط حـــذف صـــدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة ، كما إذا وقع بعده جملة نحو : «جاء الذي هـــو أبوه منطلق» أو «هو ينطلق» أو ظرف أو جار ومجرور تامّان نحو : «جاء الذي هو عندك» أو «هـــو في الدار» ، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة ، فلا تقول : «جاء الذي أبوه منطلـــق» تعني : «الذي هو أبوه منطلق» ، لأن الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شيء أم لا؟ وكذا بقيـــة الأمثلة المذكورة ، ولا فرق في ذلك بين «أي» وغيرها ، فلا تقول في «يعجبني أيّهم هـــو يقـــوم» : يعجبني أيّهم يقوم ، لأنه لا يعلم الحذف. ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط

أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد ، وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو : «جاء الذي ضربته في داره» ، فلا يجوز حذف الهاء من «ضربته» ، فلا تقول : «جاء الذي ضربت في داره لأنه لا يعلم المحذوف ، وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، وسواء كان الموصول «أيّا» أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير «أيّ» من الموصولات ، لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يحذف مع «أيّ» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم نحو : «جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيّهم هو أبوه منطلق» ، وكذلك المنصوب والمجرور نحو : «جاء الذي ضربته في داره

ومررت بالذي مررت به في داره ، ويعجبني أيّهم ضربته في داره ، ومررت بأيّهم مررت به في داره».

٢ ــ وأشار بقوله : «والحذف عندهم كثير منجلي ... إلى آخره» إلى العائد المنصوب ، وشرط جواز حذفه ، أن يكون :

(أ) متصلا.

(ب) منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو «جاء الذي ضربته ، والذي أنا معطيكه درهم» . فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول : «جاء الذي ضربت» ، ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) التقدير : «خلقته ، وبعثه». وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه» فتقول : «الذي أنا معطيك درهم» ، ومنه قوله :

ما الله موليك فضل ، فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره : «الذي : الله موليكه ، فضل» فحذفت الهاء.

الشاهد فيه : قوله : موليك فقد حذف العائد المنصوب والأصل موليكه ، لأنه ضمير متصل منصوب بوصف : لأنه يلتبس إذا حذف بالضمير المتصل فنفقد التخصيص أو الاهتمام المقصود بفصله.

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير ، وليس كذلك ، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو : «جاء الذي إياه ضربت».

فلا يجوز حذف «إيّاه» ، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو : «جاء الذي إنّه منطلق» ، فلا يجوز حذف الهاء. وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو : «جاء الذي كانه زيد».

كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ ك : «مرّ بالذي مررت فهو برّ»

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجرورا.

(أ) بالإضافة.

(ب) أو بالحرف.

فإن كان مجرورا بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدا» ، فتقول : «جاء الذي أنا ضارب» بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو : «جاء الذي أنا غلامه ، أو : أنا مضروبه ، أو : أنا ضاربه أمس».

وأشار بقوله : «كأنت قاض» إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ) التقدير «ما أنت قاضيه» فحذفت الهاء ، وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورا بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو «مررت بالذي مررت به ، أو أنت مارّ به» ، فيجوز حذف الهاء فتقول : «مررت بالذي مررت» ، قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أي : منه ، وتقول : «مررت بالذي أنت مار» أي : به ، ومنه قوله :

وقد كنت تخفي حبّ سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح

أي أنت بائح به.

الشاهد فيه : الذي أنت بائح فقد حذف العائد لأنه مجرور بمثل الحرف الذي جر به الموصول ، لفظا ومعنى ، واتفقا في مادة التعليق (بح بالذي ، بائح به)

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو : «مررت بالذي غضبت عليه» فلا يجوز حذف «عليه» ، وكذلك «مررت بالذي مررت به على زيد» فلا يجوز حذف «به» منه لاختلاف معنى الحرفين : لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية.

وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا نحو : «مررت بالذي فرحت به» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله المشار إليه بقوله : «كذا الذي جر بما الموصول جرّ» أي كذلك يحذف الضمير الذي جرّ بمثل ما جرّ الموصول به نحو : «مر بالذي مررت فهو برّ» أي : «بالذي مررت به». فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

أسئلة

١ ــ ماذا يقصد بجملة الصلة؟ اذكر شروطها : بالتفصيل ومثل لما تقول.

٢ ــ تتنوّع صلة الموصول إلى جملة وشبه جملة.

فصّل القول في هذه الأنواع ومثل لكل منها ...

٣ ــ (أيّ) الموصولة لها حالات.

اذكرها بالتفصيل وبيّن متى تكون معربة ومتى تكون مبنية؟ مع التعليل والتمثيل.

٤ ــ قال النحاة : «لا بد للموصول الاسمي من صلة وعائد».

وضّح ما المقصود بالعائد؟ وإلام يتنوع؟ مثل له بالتفصيل.

٥ ــ ما شرط حذف العائد المرفوع؟ وهل من الحذف قوله تعالى :

«**أَيُّهُمْ أَشَدُّ**» و «**تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**» في قراءة الرفع .. وما الفرق بينهما؟

٦ ــ (يحذف عائد الصلة المنصوب من الفعل أو الوصف).

اشرح هذه القضية ــ موضحا شرط الحذف ــ مبيّنا متى يقل؟ ومتى يكثر؟ ومتى يمتنع ممثلا لكل ما تقول.

٧ ــ فصّل القول في حذف العائد المجرور بالإضافة أو بالحرف وبيّن متى يجوز ومتى يمتنع؟ ومثل لجميع ما تقول.

آية ٦٩ سورة مريم.

آية ١٥٤ سورة الأنعام.

المعرف بأداة التعريف

«ال» المعرفة :

«أل» حرف تعريف ، أو «اللّام» فقط فنمط عرّفت قل فيه «النّمط»

اختلف النحويّون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه ، فقال الخليل : المعرّف هو «ال» ، وقال سيبويه : «هو اللام وحدها». فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالسّاكن.

معاني «ال» :

و «الألف واللام» المعرّفة تكون :

(أ) للعهد كقولك : «لقيت رجلا فأكرمت الرجل» ، وقوله تعالى : (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) .

(ب) ولاستغراق الجنس نحو : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ) ، وعلامتها : أن يصلح موضعها «كلّ».

(ج) ولتعريف الحقيقة نحو : «الرّجل خير من المرأة» ، أي : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و «النّمط» ضرب من البسط والجمع أنماط ، مثل سبب وأسباب ، والنمط أيضا : الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد ، كذا قاله الجوهريّ.

«ال» الزائدة :

وقد تزاد لازما ك : «اللات ، والآن ، والّذين ، ثم اللات»

ولاضطرار ك : «بنات الأوبر» كذا و «طبت النفس» يا قيس السّري

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي ـــ في زيادتها ـــ على قسمين :

(أ) لازمة. (ب) وغير لازمة.

ثم مثّل للزائدة اللازمة ب : «اللات» وهي : اسم صنم كان بمكة ، وب : «الآن» وهو : ظرف زمان مبنيّ على الفتح ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه : فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : «مررت بهذا الرجل» ، لأن قولك «الآن» بمعنى : هذا الوقت ، وعلى هذا

لا تكون زائدة. وذهب قوم ــ منهم المصنف ــ إلى أنها زائدة ، وهو مبنيّ لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور.

ومثّل أيضا ب : «الذين واللات» ، والمراد بهما : ما دخل عليه «ال» من الموصولات ، وهو مبني على أنّ تعريف الموصول بالصلة فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف. وذهب قوم إلى أنّ تعريف الموصول ب «ال» إن كانت فيه نحو : «الذي» ، فإن لم تكن فيه

فبنيّتها نحو «من ، وما» ، إلا «أيّا» فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حذفها في قراءة من قرأ «صراط لذين أنعمت عليهم» فلا يدلّ على أنها زائدة ، إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرّفة ، كما حذفت من قولهم «سلام عليكم» من غير تنوين ، يريدون : «السّلام عليكم».

وأمّا الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة ــ اضطرارا ــ على العلم في قولهم في «بنات أوبر» علم لضرب من الكمأة : «بنات الأوبر» ، ومنه قوله :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

الشاهد فيه : قوله : «بنات الأوبر» فقد زاد فيه «ال» للضرورة وهو في الأصل علم على نوع من الكمأة ، والعلم لا تدخله (ال) فرارا من اجتماع معرّفين.

والأصل «بنات أوبر» فزيدت الألف واللام ، وزعم المبرد أنّ «بنات أوبر» ليس بعلم ، فالألف واللام ــ عنده ــ غير زائدة. ومنه الداخلة ــ اضطرارا ــ على التمييز كقوله :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النّفس يا قيس عن عمرو

الشاهد فيه : قوله : طبت النفس فقد أدخل «ال» على التمييز للضرورة وهو واجب التنكير في رأي البصريين.

والأصل : «وطبت نفسا» فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فالألف واللام عندهم غير زائدة ، وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما ــ أشار المصنف بقوله : «كبنات الأوبر» وقوله : «وطبت النفس يا قيس السّري».

وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

ك : «الفضل ، والحارث والنّعمان» فذكر ذا وحذفه سيّان

ذكر المصنف ــ فيما تقدم ــ أن الألف واللام تكون معرّفة وتكون زائدة وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة والمراد بها : الداخلة على ما سمّي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول «ال» عليه ، كقولك في حسن : «الحسن» ، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في فضل : «الفضل» ، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان : «النعمان» وهو في الأصل من أسماء الدم ، فيجوز دخول «ال» في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنّه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك «الحارث» نظرا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث ، وكذا كل ما دلّ على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام بل تقول : «فضل وحارث ونعمان» ، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك. وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنّف ، بل الحذف والإثبات يتزّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما : وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما .

العلم بالغلبة :

وقد يصير علما بالغلبه مضاف أو مصحوب «ال» كالعقبه

وحذف «ال» ذي ــ إن تناد أو تضف ــ أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة نحو : «المدينة ، والكتاب» ، فإنّ حقّهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت «المدينة» على مدينة الرسول **صلى‌الله‌عليه‌وسلم** ، و «الكتاب» على كتاب سيبويه **رحمه‌الله** تعالى ، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة نحو : «يا صعق» في «الصّعق» ، و «هذه مدينة الرسول **صلى‌الله‌عليه‌وسلم**». وقد تحذف من غيرهما شذوذا ، سمع من كلامهم : «هذا عيّوق طالعا» ، والأصل : «العيّوق» ، وهو اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضا مضافا ك : «ابن عمر ، وابن عبّاس ، وابن مسعود» فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقّه الصدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق «ابن عمر» لا يفهم منه غير «عبد الله» ، وكذا «ابن عباس ، وابن مسعود» **رضي‌الله‌عنهم** أجمعين. وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو : «يا ابن عمر».

أسئلة

١ ــ تأتي (ال) المعرّفة لمعان ... ما هذه المعاني؟ اذكرها ومثل لكل منها.

٢ ــ اذكر أقسام (ال) الزائدة ــ ثم اذكر الفرق بين الزائدة اللازمة وغير اللازمة مع التمثيل لكل ما تقول.

٣ ــ ماذا يقصد النحاة (بال) التي للمح الأصل؟ وما الأصل المنقول عنه؟ وما الغرض من (ال) هذه مثل لما تقول.

٤ ــ اشرح معنى (ال) التي للغلبة؟ وعلام تدخل؟ ومتى يصح حذفها؟ وضح ذلك بالأمثلة ..

الابتداء

قسما المبتدأ :

مبتـــــدأ : «زيـــــد» و «عـــــاذر» خـــــبر إن قلـــت : «زيـــد عـــاذر مـــن اعتـــذر»

وأوّل مبتـــــــــــــدأ ، والثـــــــــــــاني فاعـــــــل اغـــــنى في : «أســـــــار ذان»

وقـــــس ، وكاســـــتفهام النّفـــــي ، وقـــــد يجـــــوز نحـــــو : «فـــــائز أولـــــو الرّشـــــد»

ذكر المصنف أنّ المبتدأ على قسمين :

(أ) مبتدأ له خبر.

(ب) ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

فمثال الأول : «زيد عاذر من اعتذر» ، والمراد به ، ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني ، ف «زيد» : مبتدأ ، و «عاذر» : خبره ، و «من اعتذر» : مفعول لعاذر.

ومثال الثاني : «أسار ذان» ف «الهمزة» : للاستفهام ، و «سار» : مبتدأ ، و «ذان» : فاعل سدّ مسدّ الخبر. ويقاس على هذا ما كان مثله وهو : كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو : «أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان» ـــ فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ـــ ورفع فاعلا ظاهرا كما مثّل ، أو ضميرا منفصلا نحو : «أقائم أنتما» ، وتمّ الكلام به ، فإن لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو : «أقائم أبواه زيد» ، ف «زيد» : مبتدأ مؤخر ، و «قائم» : خبره مقدم ، و «أبواه» فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ، إذ لا يقال : «أقائم أبواه» فيتم الكلام.

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ، فلا يقال في : «ما زيد قائم ولا قاعد» إن «قاعدا» مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل ، على أنّ في المسألة خلافا.

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثّل ، أو بالاسم نحو : «كيف جالس العمران» ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك : «ليس قائم الزيدان» ف «ليس» : فعل ماض ناقص ، و «قائم» : اسمه ، و «الزيدان» فاعل سدّ مسدّ خبر ليس. وتقول : «غير قائم الزيدان». ف «غير» : مبتدأ ، و «قائم» : مخفوض بالإضافة ، و «الزيدان» : فاعل بقائم سدّ مسد خبر غير ، لأن المعنى «ما قائم الزيدان» ، فعومل : «غير قائم» معاملة : «ما قائم» ، ومنه قوله :

غير لاه عداك فاطّرح الله ووولا تغترر بعارض سلم

الشاهد فيه : قوله : «غير لاه عداك» فقد جاء المرفوع بعد الوصف المعتمد على النفي فاعلا سدّ مسدّ الخبر ، وغير لاه : بمنزلة : مالاه.

ف : «غير» مبتدأ ، و «لاه» : مخفوض بالإضافة ، و «عداك» : فاعل بلاه سدّ مسدّ خبر غير. ومثله قوله :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن

ف : «غير» : مبتدأ ، و «مأسوف» : مخفوض بالإضافة ، و «على زمن» جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وقد سدّ مسدّ خبر غير.

وقد سأل أبا الفتح بن جنّى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه.

ومذهب البصريين ــ إلا الأخفش ــ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا : «قائم الزيدان» ، ف «قائم» مبتدأ ، و «الزيدان» : فاعل سد مسدّ الخبر ؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز نحو : فائز أولو الرّشد» : ، أي : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام. وزعم المصنف أنّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الدّاعي المثوّب قال : يالا

الشاهد فيه قوله : خير نحن ، فقد جاء المبتدأ وصفا رافعا لفاعل سدّ مسدّ الخبر دون اعتماد على نفي أو استفهام وذلك مذهب الكوفيين.

ف «خير» : مبتدأ ، و «نحن» : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، و لم يسبق «خير» نفي ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبيّ إذا الطّير مرّت

الشاهد فيه : قوله : خبير بنو لهب فقد استشهد به الكوفيون على جواز اكتفاء المبتدأ الوصف بمرفوعه دون اعتماد على نفي أو استفهام ، ويرده البصريون بأن «خبير» خبر مقدم و «بنو» مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار عن الجمع بالمفرد لأنه على زنة المصدر «فعيل كصهيل» والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد كقوله تعالى : «وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ» والآية بكاملها : «قالَ : أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ ، لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا».ف «خبير» : مبتدأ ، و «بنو لهب» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

أحوال الوصف مع مرفوعه :

والثّان : مبتدا ، وذا الوصف : خبر إن في سوى الإفراد طبقا استقر

الوصف مع الفاعل ، إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا ، أو لا يتطابقا وهو قسمان : ممنوع وجائز.

١ ــ فإن تطابقا إفرادا نحو «أقائم زيد» جاز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر.

والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما ، ومنه قوله تعالى : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ) فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر. ويحتمل أن يكون «أنت» : مبتدأ مؤخرا ، و «أراغب» خبرا مقدما.

والأوّل ــ في هذه الآية ــ أولى ، لأن قوله. «عن آلهتي» معمول

لراغب ، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ ، لأن «أنت» على هذا التعبير فاعل ل «راغب» : فليس بأجنبي منه. وأمّا على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير ، لأنه مبتدأ فليس ل «راغب» عمل فيه لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

٢ ــ وإن تطابقا تثنية نحو «أقائمان الزيدان» ، أو جمعا نحو : «أقائمون الزيدون» ، فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدّم ، وهذا معنى قول المصنف : «والثان مبتدا وذا الوصف خبر .. إلى آخر البيت» ، أي : والثاني ــ وهو ما بعد الوصف ــ مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا في غير الإفراد ، وهو التثنية والجمع ، هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

٣ ــ وإن لم يتطابقا ــ وهو قسمان : ممتنع وجائز كما تقدم ــ فمثال الممتنع : «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز : «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر .

العامل في المبتدأ والخبر :

ورفعوا مبتّدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، فالعامل في المبتدأ معنوي وهو : كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها .. واحترز «بغير الزائدة» من مثل : «بحسبك درهم» ، فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدة. واحترز «بشبهها» من مثل : «ربّ رجل قائم» ، : ف «رجل» : مبتدأ ، و «قائم» : خبره ، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه نحو : «ربّ رجل قائم وامرأة». والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه **رحمه‌الله**. وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنويّ وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

تعريف الخبر :

والخبر : الجزء المتمّ الفائده ك : «الله برّ ، والأيادي شاهده»

عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة. ويرد عليه الفاعل نحو «قام زيد» ، فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء المتم الفائدة.

وقيل في تعريفه : «إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة » ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرّف دون غيره.

أنواع الخبر :

ومفردا يأتي ، ويأتي جمله حاوية معنى الذي سيقت له

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها ، ك : «نطقي : الله حسبي» وكفى

ينقسم الخبر إلى : مفرد وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا معنى قوله : «حاوية معنى الذي سيقت له».

والرابط إمّا :

(أ) ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو : : «زيد قام أبوه». وقد يكون مقدّرا نحو : «السّمن منوان بدرهم» ، التقدير : منوان منه بدرهم .

(ب) أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى : (**وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ**) في قراءة من رفع اللباس.

(ج) أو تكرار المبتدأ بلفظه : وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم ، كقوله تعالى : (**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**) و (**الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ**) ، وقد يستعمل في غيرها كقولك : «زيد ما زيد».

(د) أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو : «زيد نعم الرجل» .

وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : «وإن تكن ... إلى آخر البيت» ، أي : وإن تكن الجملة إياه ــ أي المبتدأ ــ في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : «نطقي الله حسبي». ، ف : «نطقي» : مبتدأ ، والاسم الكريم : مبتدأ ثان ، و «حسبي» خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره : خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط لأن قولك : «الله حسبي» هو معنى «نطقي» ، وكذلك «قولي : لا إله إلا الله».

الخبر المفرد :

والمفرد الجامد فارغ ، وإن يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد فإما أن يكون جامدا أو مشتقا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو : «زيد أخوك». وذهب الكسائي والرّمّاني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا ، فإن تضمن معناه نحو : «زيد أسد» ــ أي شجاع ــ تحمّل ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل.

وإن كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو : «زيد قائم» أي : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا ، وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل فأمّا ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا ، وذلك كأسماء الآله نحو : «مفتاح» ، فإنه مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميرا. فإذا قلت : «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان ك : «مرمى» فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميرا ، فإذا قلت : «هذا مرمى زيد» تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ، فإن رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو : «زيد قائم غلاماه» ، ف : «غلاماه» مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا.

وحاصل ما ذكره المصنف أنّ الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمّل ضميرا عند البصريين إلا إن أوّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو : «زيد منطلق» أي : هو : فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو : «هذا مفتاح» و «هذا مرمى زيد».

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصّلا

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو : «زيد قائم» أي : هو ، فلو أتيت بعد المشتق ب : «هو» ونحوه وأبرزته فقلت : «زيد قائم هو» فقد جوّز سيبويه فيه وجهين :

أحدهما : أن يكون «هو» تأكيدا للضمير المستتر في «قائم».

والثاني : أن يكون فاعلا ب «قائم» هذا إذا جرى علي من هو له.

فإن جرى على غير من هو له ــ وهو المراد بهذا البيت ــ وجب إبراز الضمير : سواء أمن اللبس أو لم يؤمن ، فمثال ما أمن فيه اللّبس : «زيد : هند ضاربها هو» ، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لو لا الضمير : «زيد : عمرو ضاربه هو» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله : «وأبرزنه مطلقا» ، أي : سواء أمن اللبس أو لم يؤمن.

وأمّا الكوفيّون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأوّل وهو : «زيد : هند ضاربها هو» ، فإن شئت أتيت ب «هو» ، وإن شئت لم تأت ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال التالي ، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه» لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه هو» تعيّن أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : «وأبرزنه مطلقا» ، يعني : سواء خيف اللبس أو لم يخف ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السمّاع بمذهبهم ، فمن ذلك قول الشاعر :

٤٣ ــ قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير : «بانوها هم» فحذف الضمير لأمن اللبس.

الشاهد فيه : قوله : بانوها فقد أجرى الوصف على غير ما هو له (ذرا) و لم يبرز الضمير لأمن اللبس ، لأن الذرا مبنية لا بانية ، ولو أبرز على الفصحى لقال : «بانيهاهم» أو «بانوهاهم» على لغة أكلوني البراغيث ، والإبراز مذهب البصريين ، وعدمه إن أمن اللبس مذهب الكوفيين كما وضّح الشارح.

الخبر شبه الجملة :

وأخبروا بظرف ، أو بحرف جر ناوين معنى «كائن» أو «استقر»

تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو : «زيد عندك» و «زيد في الدار» ، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم ــ منهم المصنف ــ أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو «كائن» أو «استقر» ، فإن قدرت «كائنا» كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدّرت «استقرّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا :

(أ) فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما يتعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير : «زيد كائن عندك أو مستقر عندك ، أو في الدار» ، وقد نسب هذا لسيبويه.

(ب) وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، التقدير : «زيد استقرّ أو يستقرك عندك» ، ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضا.

(ج) وقيل : يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر «مستقرا» ونحوه ، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير : «استقرّ» ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف : «ناوين معنى كائن أو استقر».

(د) وذهب أبو بكر بن السرّاج. إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو عليّ الفارسي في «الشيرازيّات».

والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صرّح به شذوذا كقوله :

٤٤ ــ لك العزّ إن مولاك عزّ ، وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

الشاهد فيه : قوله «كائن» حيث صرّح بمتعلّق الظرف لدى شذوذا ، لأن المتعلّق إذا كان كونا عاما وجب عند الجمهور حذفه.

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا ، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو : «مررت برجل عندك ، أو في الدار» ، أو حالا نحو : «مررت بزيد عندك ، أو في الدار» ، أو صلة نحو : «جاء الذي عندك ، أو في الدار». لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : «جاء الذي استقرّ عندك ، أو في الدار» ، وأمّا الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثّة ، وإن يفد فأخبرا

ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو : «زيد عندك» ، وعن المعنى نحو : «القتال عندك». وأمّا ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو : «القتال يوم الجمعة» أو «في يوم الجمعة» ، ولا يقع خبرا عن الجثة ، قال المصنف ؛ إلا إذا أفاد كقولهم : «الليلة الهلال ، والرّطب شهري ربيع» ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو : «زيد اليوم» ، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنّف.

وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤوّل نحو قولهم : «الليلة الهلال ، والرّطب شهري ربيع» التقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرّطب شهري ربيع. هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب قوم ــ منهم المصنف ــ إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك : «نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا» وإلى هذا أشار بقوله : «وإن يفد فأخبرا» ، فإن لم يفد امتنع نحو : «زيد يوم الجمعة».

مسوغات الابتداء بالنكرة :

ولا يجـــــوز الابتـــــدا بـــــالنّكره مـــا لم تفـــد ك : «عنـــد زيـــد نمـــره

وهـــل فـــتى فـــيكم ، فمـــا خـــلّ لنـــا ورجـــل مـــن الكـــرام عنـــدنا

ورغبـــة في الخـــير خـــير ، وعمـــل بـــرّ يـــزين ، ولـــيقس مـــا لم يقـــل

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد ، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة :

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : «في الـدار رجـل» و «عند زيد نمرة» ، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور لم يجز نحو : «قائم رجل».

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام نحو «هل فتى فيكم»؟.

الثالث : أن يتقدم عليها نفي «ما خلّ لنا».

الرابع : أن توصف نحو : «رجل من الكرام عندنا» .

الخامس : أن تكون عاملة نحو : «رغبة في الخير خير».

السادس : أن تكون مضافة نحو : «عمل بر يزين».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غير المصنّف إلى نيّف وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك ، فذكر هذه الستة المذكورة.

والسابع : أن تكون شرطا نحو : «من يقم أقم معه» .

الثامن : أن تكون جوابا نحو أن يقال : «من عندك»؟ فتقول : «رجل».

التقدير : «رجل عندي».

التاسع : أن تكون عامة نحو : «كلّ يموت».

العاشر : أن يقصد بها التنويع كقوله :

فأقبلـــت زحفـــا علـــى الـــركبتين فثـــوب لبســـت وثـــوب أجـــرّ

فقوله : «ثوب» : مبتدأ ، و «لبست» : خبره ، وكذلك : «ثوب أجر».

الشاهد فيه : قوله «ثوب ... وثوب» فقد وقع المبتدأ نكرة في الموضعين لأنه قصد به التنويـع فكأنه قال : أثوابي أنواع فمنها نوع لبسته ، ومنها نوع أجره ... ، وقد تعرب جملتا : لبست وأجرّ في محل رفع صفتين للمبتدأ والخبر محذوف والتقدير : من أثوابي ثوب ملبوس ، وثـوب مجـرور ، أو الجملتان خبران وهناك نعت محذوف والتقدير : فثوب لي ...

الحادي عشر : أن تكون دعاء نحو : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ) .

الثاني عشر : أن يكون فيها معنى التعجب نحو : «ما أحسن زيدا» .

الثالث عشر : أن تكون خلفا من موصوف نحو : «مؤمن خير من كافر».

الرابع عشر : أن تكون مصغرة نحو : «رجيل عندنا» لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف تقديره : «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر : أن تكون في معنى المحصور نحو : «شرّ أهرّ ذاناب ، وشيء جاء بك» ، التقدير : «ما أهرّ ذاناب إلا شرّ ، وما جاء بك إلا شيء» على أحد القولين ، والقول الثاني أن التقدير : «شر عظيم أهرّ ذاناب ، وشيء عظيم جاء بك» فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ، لأن الوصف ، أعم من أن يكون ظاهرا ومقدرا ، وهو ههنا مقدّر.

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال كقوله :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محيّاك أخفى ضوؤه كلّ شارق

الشاهد فيه : ونجم : فقد جاء المبتدأ نكرة بعد واو الحال ، والمدار في التسويغ النكرة في صدر الجملة الحالية.

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة نحو : «زيد ورجل قائمان».

الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف نحو : «تميمي ورجل في الدار».

التاسع عشر : أن يعطف عليها موصوف نحو : «رجل وامرأة طويلة في الدار».

العشرون أن تكون مبهمة كقول امرىء القيس.

مرسّعة بين أرساغه به عسم يبتغي أرنبا

الشاهد فيه : قوله : «مرسعة» فقد جاء المبتدأ نكرة ، وسوّغ ذلك قصد الشاعر إبهامها تحقيرا للموصوف في كونه يحتمى بأدنى تميمة.

الحادي والعشرون : أن تقع بعد «لو لا» كقوله :

لو لا اصطبار لأودى كلّ ذي مقة لما استقلّت مطاياهنّ للظّعن

الشاهد فيه : «اصطبار» فقد جاء المبتدأ نكرة بعد لو لا وسوّغ ذلك شبه ما بعد لو لا بما بعد النفي ، لأن لو لا تقتضي انتفاء جوابها لوجود شرطها ، ففيها نفي في الجملة.

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم : «إن ذهب عير فعير في الرّباط» .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو : «لرجل قائم» الرابع والعشرون : أن تكون بعد «كم» الخبرية نحو قوله :

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

الشاهد فيه : «عمة وخالة» على رواية الرفع فقد جاء المبتدأ نكرة بعد كم الخبرية ، وقد يكون الوصف بالجار والمجرور «لك» هو المسوّغ ، وقد روى البيت بجرّ عمة وخالة فيكون كم خبرية مبتدأ. وعمة تمييز لها مجرور بالإضافة ، كما روى بنصب عمة وخالة فتكون كم استفهامية مبتدأ ، وعمة تمييز لها منصوب ، وجملة : حلبت علي عشاري في محل رفع خبر في الأحوال الثلاث.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضوعا ، وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته ، أو لأنه ليس بصحيح

تقديم الخبر جوازا :

والأصل في الأخبار أن تؤخّرا وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيبيّن نحو : «قائم زيد ، وقام أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفي الدّار زيد ، وعندك عمرو ». وقد وقع في كلام بعضهم أنّ مذهب الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين ، وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع ــ من البصريين والكوفيين ــ على جواز : «في داره زيد» ، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ،

هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث . نعم منع الكوفيّون التقديم في مثل : «زيد قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد أبوه منطلق» ، والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : «وجوّزوا التقديم إذ لا ضرر» ، فتقول : «قائم زيد» ، ومنه قولهم : «مشنوء من يشنؤك» ، ف «من» : مبتدأ ، و «مشنوء» : خبر مقدم. و «قام أبوه زيد» ، ومنه قولهم :

قد ثكلت أمّه من كنت واجده وبات منتشبا في برثن الأسد

ف «من كنت واجده» مبتدأ مؤخر ، و «قد ثكلت أمّه» : خبر مقدم.

الشاهد فيه : قوله : «قد ثكلت أمّه من ..» فقد قدّم الخبر الجملة على المبتدأ «من» وعود الضمير من الخبر المتقدم إلى المبتدأ المتأخر جائز لأنه عود إلى متقدم في الرتبة وإن كان متأخرا في اللفظ

و «أبوه منطلق زيد» ومنه قوله :

إلى ملك ما أمّه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره

ف «أبوه : مبتدأ ، و «ما أمّه من محارب» : خبر مقدم.

الشاهد فيه : قوله : «ما أمه من محارب أبوه» فقد قدّم الخبر وهو جملة على المبتدأ والتقدير : أبوه : ما أمه من محارب. ليس بين الكوفيين خلاف في المنع وإنما الخلاف بين الكوفيين المانعين والبصريين المجيزين.

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة. وليس بصحيح ، وقد قدّمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

أسئلة

١ ــ متى يستغنى المبتدأ عن الخبر؟ وما شرط ذلك؟ اذكر مذاهب النحويين في هذا.

٢ ــ فصّل القول في أحوال الوصف مع مرفوعه ــ وبيّن متى تتعين ابتدائية الوصف؟ ومتى تتعين خبريته؟ ومتى يحتملهما؟ مثل لكل ما تقول.

٣ ــ عرّف الخبر ... واذكر أنواعه إجمالا ومثل لكل نوع.

٤ ــ إذا كان الخبر جملة .. فما شرط هذه الجملة وما نوعاها؟ مثّل لما تقول.

٥ ــ قال النحاة : (الخبر المفرد إما أن يتحمل ضميرا أو لا يتحمله). اشرح ذلك بالتفصيل ومثّل لما تقول.

٦ ــ متى يستتر الضمير في الخبر؟ ومتى يجب إبرازه؟ وضح خلاف البصريين والكوفيين في ذلك مع ذكر الأمثلة.

٧ ــ يقع خبر المبتدأ شبه جملة. فماذا يقصد بشبه الجملة؟ وما متعلقه آنذاك؟ اذكر الخلاف في نوعه مرجحا ما تختار مع التمثيل.

٨ ــ قال النحاة (لا يبتدأ بنكرة إلا بمسوغ) اذكر خمسة من هذه المسوغات وعلل سر اشتراطها ومثل لما تقول.

المحاضرة الحادي عشر : تأخير الخبر وجوبا

فامنعـــــه حـــــين يســـــتوي الجـــــزآن عرفـــــا ونكـــــرا عـــــادمي بيـــــان

كـــــذا إذا مـــــا الفعـــــل كـــــان الخـــــبرا أو قصـــــد اســـــتعماله منحصـــــرا

أو كـــــان مســـــندا لـــــذي لام ابتـــــدا أو لازم الصّـــــدر ك : «مـــــن لي منجـــــدا»

ينقسم الخبر ــ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ــ ثلاثة أقسام :

(أ) قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره.

(ب) وقسم يجب فيه تأخير الخبر.

(ج) وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو : «زيد أخوك» و «أفضل من زيد أفضل من عمرو». ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ، لأنك لو قدمته فقلت : «أخوك زيد» و «أفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدّم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدلّ عليه. فإن وجد دليل يدلّ على أنّ المتقدّم خبر جاز ، كقولك : «أبو يوسف أبو حنيفة» ، فيجوز تقدّم الخبر ــ وهو أبو حنيفة ــ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

بنونـــــا بنـــــو أبنائنـــــا ، وبناتنـــــا بنـــــوهنّ أبنـــــاء الرّجـــــال الأباعـــــد

فقوله «بنونا» : خبر مقدم ، و «بنو أبنائنا» : مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنّهم كبني أبنائهم .

الشاهد فيه : قوله (بنونا بنو أبنائنا) فقد قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية التي تعيّن المبتدأ وهي تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء.

والثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو «زيد قام» ، ف «قام» وفاعله المقدر خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ، فلا يقال : «قام زيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخرا ، والفعل خبر مقدم ، بل يكون «زيد» فاعلا ل «قام» فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل.

فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو : «زيد قام أبوه» ، جاز التقديم فتقول : «قام أبوه زيد». وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو : «الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول : «قاما الزيدان» ، ويكون «الزّيدان» مبتدأ مؤخرا ، و «قاما» : خبرا مقدما. ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : «كذا إذا ما الفعل كان الخبرا» يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعليّ مطلقا ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم.

الثالث : أن يكون الخبر محصورا ب «إنّما» نحو : «إنما زيد قائم» ، أو ب «إلّا» نحو : «ما زيد إلا قائم» ، وهو المراد بقوله : «أو قصد استعماله منحصرا» فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين ، وقد جاء التقديم مع ««إلا» شذوذا ، كقول الشاعر :

فيا ربّ هل إلّا بك النصر يرتجى عليهم ، وهل إلّا عليك المعوّل

الأصل : وهل المعوّل إلا عليك؟ فقدّم الخبر.

الشاهد فيه : قوله : «إلا عليك المعوّل» فقد قدّم الخبر المحصور بإلا على المبتدأ شذوذا لأن رتبة المحصور التأخير.

الرابع : أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو : «لزيد قائم» ، وهو المشار إليه بقوله : «أو كان مسندا لذي لام ابتدا» فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ، فلا تقول : «قائم لزيد» ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذا : كقول الشاعر :

خالي لأنت ، ومن جرير خاله ينال العلاء ، ويكرم الأخوالا

ف «لأنت» مبتدأ مؤخر ، و «خالي» : خبر مقدم.

الشاهد فيه : قوله : «خالي لأنت» على الإعراب الذي أعربناه ؛ فقد قدم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء وهو شاذ ، وللنحاة في هذا البيت أقوال كثيرة منها

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو : «من لي منجدا»؟ ف «من» : مبتدأ ، و «لي» : خبر ، و «منجدا» حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على «من»» ، فلا تقول : «لي من منجدا» .

تقديم الخبر وجوبا :

ونحو : «عندي درهم ، ولي وطر» ملتزم فيه تقدّم الخبر

كذا إذا عاد عليه مضمر ممّا به عنه مبينا يخبر

كذا إذا يستوجب التّصديرا ك : «أين من علمته نصيرا»

وخـــــبر المحصـــــور قـــــدّم أبـــــدا ك : «مـــا لنـــا إلا اتّبـــاع أحمـــدا»

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو : «عندك رجل ، وفي الدار امرأة» فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا تقول : «رجل عندك» ولا : «امرأة في الدار» ، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : «ونحو عندي درهم ، ولي وطر ... البيت» ، فإن كان للنكرة مسوّغ جاز الأمران ، نحو : «رجل ظريف عندي» و «عندي رجل ظريف».

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو : «في الدار صاحبها» ، ف «صاحبها» : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز تأخير الخبر نحو : «صاحبها في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا مراد المصنف بقوله : «كذا إذا عاد عليه مضمر .. البيت» أي : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ، لأن الضمير في قولك : «في الدار صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر ، فينبغي أن تقدّر مضافا محذوفا في قول المصنف : «عاد عليه» ، التقدير : «كذا إذا عاد على ملابسه» ، ثم حذف المضاف الذي هو ملابس ، وأقيم المضاف إليه ـــ وهو الهاء ـــ مقامه ، فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه» ، ومثل قولك : «في الدار صاحبها» قولهم : «على التمرة مثلها زبدا» ، وقوله :

أهابـــك إجـــلالا ومـــا بـــك قـــدرة عليـــيّ ولكـــن مـــلء عـــين حبيبـــها

ف «حبيبها» : مبتدأ مؤخر ، و «ملء عين» : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ ـــ وهو «ها» ـــ عائد على «عين» ، وهو متصل بالخبر ، فلو قلت : «حبيبها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

الشاهد فيه قوله : «ملء عين حبيبها» فقد قدّم الخبر وجوبا لأنه اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر كما فصّل الشارح.

وقد جرى الخلاف في جواز : «ضرب غلامه زيدا» مع أن الضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة ، ولم يجر الخلاف ـــ فيما أعلم ـــ في منع «صاحبها في الدار» ، فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليتأمّل ، والفرق : أنّ ما عاد عليه الضمير وما اتّصل به الضمير اشتركا في

العامل في مسألة : «ضرب غلامه زيدا» ، بخلاف مسألة : «في الدار صاحبها» فإنّ العامل فيما اتّصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو «أين زيد»؟ ف «زيد» : مبتدأ مؤخّر ، و «أين» : خبره مقدم ، ولا يؤخّر ، فلا تقول : «زيد أين»؟

لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وكذلك : «أين من علمته نصيرا»؟ ف «أين» : خبر مقدم ، و «من» : مبتدأ مؤخّر ، و «علمته نصيرا» : صلة من.

الرابع : أن يكون المبتدأ محصورا نحو : «إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلّا زيد». ومثله : «ما لنا إلا اتباع أحمد».

حذف المبتدأ أو الخبر جوازا :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول : «زيد» بعد «من عندكما»؟

وفي جواب «كيف زيد»؟ قل : «دنف» ف «زيد» استغني عنه إذ عرف

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل جوازا أو وجوبا ، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا ، فمثال حذف الخبر أن يقال : «من عندكما»؟ فتقول : «زيد» التقدير : «زيد عندنا» ، ومثله في رأي : «خرجت فإذا السّبع» التقدير : «فإذا السبع حاضر» . قال الشاعر :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مختلف

التقدير : «نحن بما عندنا راضون».

الشاهد فيه : قوله : «نحن بما عندنا» فقد حذف الخبر جوازا ، وسهل ذلك دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : «كيف زيد»؟ فتقول : «صحيح» أي : «هو صحيح» ، وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت : «زيد

عندنا ، وهو صحيح». ومثله قوله تعالى : (**مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها**) أي : من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل : وقد يحذف الجزءان ـــ أعني المبتدأ والخبر ـــ للدلالة عليهما كقوله تعالى : (**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**) أى : (**فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ**) ، فحذف المبتدأ والخبر ـــ وهو : فعدتهن ثلاثة أشهر ـــ لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أنّ المحذوف مفرد ، والتقدير : «واللائي لم يحضن كذلك» ، وقوله

: «وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ» : معطوف على «وَاللَّائِي يَئِسْنَ». والأولى أن يمثّل بنحو قولك. نعم في جواب : «أزيد قائم»؟ إذ التقدير : «نعم ، زيد قائم».

حذف الخبر وجوبا :

وبعد «لو لا» غالبا حذف الخبر حتم ، وفي نصّ يمين ذا استقر
وبعد واو عيّنت مفهوم «مع» كمثل : «كلّ صانع وما صنع»
وقبل حال لا يكون خبرا عن الّذي خبره قد أضمرا

ك : «ضربي العبد مسيئا» و «أتم تبييني الحقّ منوطا بالحكم»

حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع : الأول : أن يكون خبرا لمبتدأ بعد «لو لا» نحو «لو لا «زيد لأتيتك» التقدير : «لو لا زيد موجود لأتيتك». واحترز بقوله : «غالبا» عما ورد ذكره فيه شذوذا كقوله :

لو لا أبوك ولو لا قبله عمر ألقيت إليك معدّ بالمقاليد

الشاهد فيه قوله : «ولو لا قبله عمر» فقد ذكر خبر المبتدأ (الظرف) بعد لو لا التي يجب حذف الخبر بعدها في مثل هذا الموضع ، وذكره شاذ لأنه عوّض عنه بجملة الجواب ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وللبيت توجيهات أخرى.

ف «عمر» مبتدأ ، و «قبله» : خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب ـــ من أن الحذف بعد «لو لا» واجب إلا قليلا ـــ هو طريقة لبعض النحويين.

والطريقة الثانية أنّ الحذف واجب دائما ، وأنّ ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول

والطريقة الثالثة : أنّ الخبر إما أن يكون :

(أ) كونا مطلقا. (ب) أو كونا مقيّدا .

فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو «لو لا زيد لكان كذا» ، أي : لو لا زيد موجود. وإن كان كونا مقيّدا فإمّا أن يدلّ عليه دليل ، أولا :

فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره نحو : «لو لا زيد محسن إليّ ما أتيت» . وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال : «هل زيد محسن إليك»؟ فتقول : «لو لا زيد لهلكت» ، أي : «لو لا زيد محسن إليّ ...» فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتّه ، ومنه قول أبي العلاء المعرّي :

يذيب الرّعب منه كلّ عضب فلو لا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

التمثيل به : في قوله «لو لا الغمد يمسكه» فقد صرّح بالخبر بعد لو لا لأنه كون خاص ويمكن حذفه لدلالة الكلام عليه ، وقد لحنه الجمهور كما مرّ ، وخرّجه جماعة على وجه يصح على رأي الجمهور وهو أن جملة يمسكه في تأويل مصدر مرفوع على أنه بدل اشتمال من الغمد ، والخبر محذوف والأصل : أن يمسكه ، ثم حذفت أن المصدرية فارتفع الفعل الذي كان منصوبا بها.

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصّا في اليمين نحو : «لعمرك لأفعلنّ» التقدير : «لعمرك قسمي» ، ف «عمرك» : مبتدأ ، و «قسمي» : خبره ، ولا يجوز التصريح به.

قيل : ومثله : «يمين الله لأفعلنّ» التقدير : «يمين الله قسمي» ، وهذا لا يتعيّن أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ والتقدير : «قسمي يمين الله» بخلاف «لعمرك» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا ، لأنّ لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقّها الدخول على المبتدأ. فإن لم يكن المبتدأ نصّا في اليمين لم يجب حذف الخبر نحو : «عهد الله لأفعلنّ» التقدير : «عهد الله عليّ» ، ف «عهد الله» : مبتدأ و «عليّ» : خبره ، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعيّة نحو : «كلّ رجل وضيعته» ، فكلّ : مبتدأ ، وقوله «وضيعته» : معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : «كل رجل وضيعته مقترنان». ويقدّر الخبر بعد واو المعية ، وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأن معنى «كل رجل وضيعته : كلّ رجل مع ضيعته» ، وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو : «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدّت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسدّه ، وذلك نحو : «ضربي العبد مسيئا» ، ف «ضربي» : مبتدأ ، و «العبد» معمول له ، و «مسيئا» : حال سدّت مسدّ الخبر ، والخبر محذوف وجوبا والتقدير : «ضربي العبد إذا كان مسيئا» إن أردت الاستقبال وإن أردت المضيّ فالتقدير : «ضربي العبد إذ كان مسيئا» ، ف «مسيئا» : حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر ب «العبد» ، و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبر .

ونبّه المصنف بقوله : «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدّت مسدّ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله : «لا يكون خبرا» عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش ــ **رحمه‌الله** ــ من قولهم : «زيد قائما» ، فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف والتقدير : «ثبت قائما» ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول : «زيد قائم» ، فلا يكون الخبر

واجب الحذف ، بخلاف «ضربي العبد مسيئا» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها ، فلا تقول «ضربي العبد مسيء» ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو : «أتمّ تبييني الحقّ منوطا بالحكم» ف «أتمّ» : مبتدأ ، و «تبييني» : مضاف إليه ، و «الحقّ» : مفعول لتبييني ، و «منوطا» : حال سدّت مسدّ خبر «أتمّ» ، والتقدير : «أتمّ تبييني الحقّ إذا كان ، أو إذ كان منوطا بالحكم».

حذف المبتدأ وجوبا :

و لم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة :

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو : «مررت بزيد الكريم» ، أو ذمّ نحو : «مررت بزيد الخبيث» ، أو ترحّم نحو : «مررت بزيد المسكين» ، فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير : «هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين» .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوص «نعم أو بئس» نحو : «نعم الرجل زيد» و «بئس الرجل عمرو» ف «زيد وعمرو» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : «هو زيد» أي المدوح زيد ، و «هو عمرو» أي المذموم عمرو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسيّ من كلامهم «في ذمّتي لأفعلنّ» ، ف «في ذمّتي» خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير : «في ذمّتي يمين» وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم.

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو «صبر جميل» التقدير : «صبري صبر جميل» ف «صبري» : مبتدأ ، و «صبر جميل» : خبره ، ثم حذف المبتدأ الذي هو «صبري» ــ وجوبا .

تعدد الخبر :

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد ك : «هم سراة شعرا»

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو : «زيد قائم ضاحك» ، فذهب قوم ــ منهم المصنف ــ إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى واحد نحو : «هذا حلو حامض» أي : مزّ ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأوّل ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف ، فإن جاء من لسان

العرب شيء بغير عطف قدّر له مبتدأ آخر كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) . وقول الشاعر :

مـــن يـــك ذا بـــت فهـــذا بـــتي مقـــيّظ مصـــيف مشـــتّى

لشاهد فيه : هذا بتي مصيف مقيظ مشتي : فقد جاء الخبر متعددا دون عاطف.

وقوله :

ينّـــام بإحـــدى مقلتيـــه ويتّقـــي بـــأخرى المنايـــا ، فهـــو يقظـــان نـــائم

الشاهد فيه : قوله : «فهو يقظان هاجع» فقد أخبر عن المبتدأ بخبرين بغير عاطف.

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكـــون الخـــبران مـــثلا مفردين نحو : «زيد قائم ضاحك» ، أو جملتين نحو : «زيد قام ضحك» ، فأما إذا كـــان أحـــدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول : «زيد قائم ضحك» ، هكذا زعم هذا القائل. ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذا هِـــيَ حَيَّـــةٌ تَسْـــعى) جوّزوا كون «تسعى» خبرا ثانيا ، ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا .

أسئلة

١ ــ اشرح متى يجب تأخير الخبر عن المبتدأ؟ معللا وممثلا لما تقول.

٢ ــ ما المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ؟ وما علة ذلك؟
مثل لما تقول.

٣ ــ متى يحذف كلّ من الخبر والمبتدأ جوازا؟ مثل لما تقول.

٤ ــ بيّن مواضع حذف الخبر وجوبا؟ ومثل لكل موضع واستشهد حيث أمكنك.

٥ ــ ما المواضع التي يحذف فيها المبتدأ؟ وما سبب ذلك؟ مثّل.

٦ ــ (يتعدد الخبر بعطف وبغير عطف) بيّن ما في ذلك من خلاف واذكر رأيك مع التمثيـــل ..